SC 7693

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

ADDIS ABABA, ETHIOPIA P. O. BOX 3243 TELEPHONE: 0115517 700 FAX: 0115517844

WEBSITE: WWW.AFRICA-UNION.ORG

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية التاسعة عشرة

أديس أبابا، إثيوبيا، 15-16 يوليو 2012

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/6 (XIX)

تقرير مجلس السلم والأمن
عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا

-

تقرير مجلس السلم والأمن
عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا

أولا: **مقدمة:**

1. يُقدم تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا بموجب المادة 7 (ف) من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. ووفقا لهذه المادة، "يقدم مجلس السلم والأمن، من خلال رئيسه، تقارير منتظمة إلى المؤتمر عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا". ويغطي هذا التقرير الذي أعد وفقا للمادة المذكورة الأنشطة التي قام بها مجلس السلم والأمن لتنفيذ تفويضه ويقدم عرضا عاما حول وضع السلم والأمن في القارة خلال هذه الفترة من يناير إلى يوليو 2012.

ثانيا: **التوقيع والتصديق على بروتوكول مجلس السلم والأمن:**

2. منذ بدء سريان البروتوكول في ديسمبر 2003، وقعت إحدى وخمسون (51) دولة عضوا على بروتوكول مجلس السلم والأمن، بينما قامت سبع وأربعون (47) دولة بالتوقيع والتصديق عليه. وقعت الدول الأعضاء التالية على البروتوكول بيد أنها لم تصدق عليه بعد :جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، سيشل، والصومال. وهناك دولتان لم توقعا ولم تصدقا على البروتوكول وهما الرأس الأخضر وجنوب السودان.

ثالثا: **عضوية مجلس السلم والأمن والتناوب على الرئاسة:**

3. يتألف مجلس السلم والأمن كما نصت عليه المادة 5 (1) من البروتوكول، من خمسة عشر (15) عضوا متساوين في الحقوق ويتم انتخابهم على النحو التالي: عشرة (10) أعضاء يتم انتخابهم لمدة سنتين (2) وخمسة (5) أعضاء يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات (3). تجدر الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية العشرين التي عقدت في أديس أبابا، يومي 26 و27 يناير 2012، قد أجرى انتخابات لعشرة من

مقاعد مجلس السلم والأمن لأنها كانت شاغرة. وفيما يلي قائمة الأعضاء الحاليين للمجلس حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي: أنجولا، الكاميرون، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائية، جامبيا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيا، نيجيريا، تنزانيا وزيمبابوي.

4. وفقا لأحكام المادة 23 من قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن، يتناوب أعضاء المجلس على رئاسته على أساس شهري وفقا للترتيب الأبجدي الانجليزي لقائمة أعضاء المجلس. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم التناوب على رئاسة مجلس السلم والأمن كالتالي:

- كينيا يناير 2012؛
- ليبيا[1] فبراير 2012؛
- مالي[2] مارس 2012؛
- أنجولا أبريل 2012؛
- الكاميرون مايو 2012،
- الكونغو يونيو 2012 ؛
- كوت ديفوار يوليو 2012

رابعا: **<u>أنشطة مجلس السلم والأمن:</u>**

5. خلال الفترة قيد الاستعراض، بذل مجلس السلم والأمن، تنفيذاً لولايته، جهود متواصلة لمعالجة النزاعات والأزمات داخل القارة وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وكذلك الأمم

---

[1] بما أنه لم يكن لليبيا ممثل دائم لدى الاتحاد الأفريقي ووفقا للمادة 24(3) من قواعد إجراءات مجلس السلم والأمن، تولت نيجيريا رئاسة المجلس خلال شهر فبراير 2012

2 على نفس المنوال، نظرا للانقلاب العسكري الذي وقع في مالي في 22 مارس 2012، تم تعليق جمهورية مالي من المشاركة في أنشطة الاتحاد الأفريقي وأجهزته. ونتيجة لذلك، تولت نيجيريا أيضا رئاسة المجلس خلال بقية شهر مارس 2012

المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، عقد مجلس السلم والأمن تسعة عشر اجتماعا، بما في ذلك اجتماعان على المستوى الوزاري، في باماكو، مالي، في 20 مارس 2012 وفي أديس أبابا، إثيوبيا، في 24 أبريل 2012.

6. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس السلم والأمن جلسات إعلامية لتلقي إحاطات مستكملة حول مختلف أوضاع السلم والأمن والقضايا ذات الصلة. وتمت دعوة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالحالات والقضايا التي تمت مناقشتها لحضور الاجتماعات، وفقا لأحكام بروتوكول مجلس السلم والأمن وتمشيا مع الممارسة الراسخة. وردت الاجتماعات والجلسات الإعلامية التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الملحق الأول بهذا التقرير.

(أ) <u>الأنشطة المتعلقة بالأزمات وأوضاع النزاعات والقضايا الأخرى ذات الصلة</u>

7. خلال الفترة قيد الاستعراض، بحث مجلس السلم والأمن الأزمات وأوضاع النزاعات التالية: غينيا بيساو، مالي، الصومال، الوضع بين السودان وجنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية. بحث مجلس السلم والأمن أيضا مبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة والوضع في منطقة الساحل والانتخابات في أفريقيا ومحنة اللاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا.

(1) <u>غينيا بيساو</u>

8. خلال الفترة قيد الاستعراض، خصص المجلس اجتماعين للوضع في غينيا بيساو: الاجتماع الـ318 المنعقد في 17 أبريل 2012 والاجتماع الـ 319 المنعقد في 24 أبريل 2012.

9. خلال اجتماعه الـ318، فإن مجلس السلم والأمن:

- أدان بشدة الانقلاب الذي وقع في غينيا بيساو في 12 أبريل عام 2012، قبل أسبوعين من الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في 29 أبريل 2012؛

- شدد على أن تكرار التدخل غير القانوني وغير المقبول لقيادة جيش غينيا بيساو في الحياة السياسية للبلد يساهم في استمرار عدم الاستقرار وثقافة الإفلات من العقاب، ويعيق الجهود الرامية إلى إرساء دولة القانون و تعزيز التنمية وترسيخ ثقافة الديمقراطية ومكافحة آفة الاتجار بالمخدرات؛

- شدد على ضرورة إبداء أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره حزماً يتناسب مع خطورة الأفعال المرتكبة من قبل منفذي الانقلاب وطالب بالعودة الفورية إلى النظام الدستوري؛

- قرر، وفقا لصكوك الاتحاد الافريقي ذات الصلة، التعليق الفوري لمشاركة غينيا بيساو في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي لحين العودة الفعلية للنظام الدستوري،

- دعا شركاء الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والشركاء الثنائيين، إلى دعم التدابير المتخذة من قبل الاتحاد الأفريقي والعمل معا من أجل إجبار مرتكبي الانقلاب وأنصارهم على قبول العودة إلى الشرعية الدستورية.

10. وفي اجتماعه الـ319، فإن مجلس السلم والأمن:

- كرر طلبه للعودة إلى النظام الدستوري دون مزيد من التأخير؛

- أكد مجددا على مبدأ تفويض السلطة وأجاز، في هذا الصدد، قرارات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ولاسيما تلك الخاصة بنشر بعثة تحقيق الاستقرار وأعرب عن تقديره لمجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية لموقفها المبدئي من الوضع وللأمم المتحدة وكذلك الاتحاد الأوروبي؛

- طلب من المفوضية تجميع وتعميم القائمة بأسماء أعضاء العصبة العسكرية ومؤيديهم المدنيين والعسكريين على جميع الدول الأعضاء بعد إجراء المشاورات اللازمة وذلك من أجل تطبيق تدابير فردية

- طلب أيضا من المفوضية الإسراع، بالتشاور مع الإيكواس، في وضع اللمسات الأخيرة على مقترحاتها بشأن العقوبات الإضافية التي ينبغي فرضها على أعضاء العصبة العسكرية ومؤيديهم العسكريين والمدنيين.

(2) <u>الصومال</u>

11. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس السلم والأمن ثلاثة اجتماعات لبحث الوضع في الصومال: الاجتماع الـ 309 الذي عقد في 25 يناير والاجتماع الـ311 المنعقد في 16 فبراير والاجتماع الـ312 الذي عقد في 23 فبراير 2012.

12. وخلال اجتماعه الـ309، فإن مجلس السلم والأمن:

- رحب بالالتزام الواضح لمجلس الأمن للأمم المتحدة بالتعامل مع الوضع الصومال بطريقة شاملة وكذلك العملية الجارية من أجل إعادة النظر في ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛

- أحاط علما بالتهديد المستمر الصادر عن المفسدين، الأمر الذي يقوض عملية السلام في الصومال ورحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة من خلال اعتماد القرار 2023 (2011) متابعة لقرار مجلس الأمن 1907 (2009)،

- شدد على قيمة الالتزام الدولي بالصومال وأهمية مؤتمر لندن المخطط حول الصومال.

13. خلال اجتماعه الـ311، رحب مجلس السلم والأمن بعقد مؤتمر لندن، ويتطلع إلى أن يكون له أثر إيجابي على تعزيز دعم المجتمع الدولي للجهود السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية في الصومال.

14. وخلال اجتماعه الـ312، فإن مجلس السلم والأمن:

- رحب بنتائج مؤتمر لندن حول الصومال ولاحظ بارتياح أن الخطوات المتفق عليها في تلك المناسبة ستقطع شوطا طويلا في تعزيز السلام والمصالحة في الصومال فضلا عن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن داخل المنطقة وخارجها؛

- دعا القيادة السياسية الصومالية إلى الوفاء بشكل كامل بالالتزامات التي تم التعهد بها بشأن إتمام المرحلة الانتقالية في الوقت المحدد ووضع نظام سياسي أكثر تمثيلا ومتسماً بالشمول،

- رحب باعتماد مجلس الأمن يوم 22 فبراير 2012 القرار 2036 (2012) الذي عزز بشكل كبير حزمة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولا سيما من خلال دعم زيادة القوام العددي لقوة بعثة الاتحاد الأفريقي من 12000 إلى 17731 فردا وتوسيع حزمة الدعم المقدم من الأمم المتحدة للبعثة تبعا لذلك والإذن بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وتوفير عناصر التمكين والمضاعفات الحيوية اللازمة المطلوبة.

(3) <u>السودان/جنوب السودان</u>

15. خصص مجلس السلم والأمن ثلاثة اجتماعات للوضع بين السودان وجنوب السودان: الاجتماع الـ308 الذي عقد في 16 يناير 2012، والاجتماع الـ310 المنعقد في 14 فبراير 2012 والاجتماع الـ317 المنعقد في 12 أبريل 2012، والاجتماع الـ319 الذي عقد في 24 أبريل 2012 على المستوى الوزاري.

16. خلال اجتماعه الـ308، فإن مجلس السلم والأمن:

- لاحظ بارتياح التقدم المحرز بشأن بعض القضايا العالقة ولا سيما ترسيم الحدود، بينما أعرب، في الوقت نفسه، عن بالغ قلقه إزاء عدم إحراز التقدم في معالجة القضايا

الجوهرية التي تؤثر على العلاقات بين الدولتين وهي الجنسية والأمن الحدودي وأبيي والنفط ووصول المساعدات الإنسانية؛

- حث كل من السودان وجنوب السودان على المشاركة بإخلاص في عملية التفاوض تمشيا مع المبدأ المتفق عليه بشأن دولتين قابلتين للاستمرار تعيشان في سلام وتدعم إحداهما الأخرى.

- أثنى على فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي لالتزامه المتواصل بتسهيل المفاوضات بين الطرفين.

17. خلال اجتماعه الـ310، فإن مجلس السلم والأمن:

- أكد الاتحاد الأفريقي على قلقه البالغ إزاء الإجراءات المتخذة من جانب واحد من كلا البلدين في مجال النفط والمسائل النفطية داعيا إياهما إلى مواصلة الالتزام بالمفاوضات حول القضايا الاقتصادية بهدف التوصل الى اتفاق سلام عادل؛

- أشاد بالطرفين لاعتمادهما، خلال الاجتماع الاستثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد في أديس أبابا في 10 فبراير 2012، مذكرة تفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون ورحب بالقرارات التي اتخذت على الفور لتفعيل بعثة التحقق ومراقبة الحدود المشتركة ودعا البلدين، بالتعاون الوثيق مع قائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، إلى بدء نشر بعثة التحقق ومراقبة الحدود المشتركة بأثر فوري؛

- رحب بالخطوات المتخذة من قبل المفوضية بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، لمعالجة مسألة وصول المساعدات الإنسانية إلى النيل الأزرق وجنوب كردفان،

- أعرب عن قلقه من أن الدولتين لم تستكملا تسوية المسائل المتعلقة بترسيم الحدود بين البلدين وحسم المناطق المتنازع عليها ودعا الطرفين إلى استكمال المفاوضات بشأن هذه المسألة.

18. وخلال اجتماعه الـ317، فإن مجلس السلم والأمن

- أعرب عن قلقه العميق إزاء الوضع السائد على الأرض وعن خيبة أمل قوي من فشل الطرفين في تنفيذ الاتفاقات التي توصلا إليها؛

- أدان بشدة الأعمال المؤسفة وغير المبررة التي اتسم بها سلوك كلا الطرفين خلال الشهر الماضي، والتي تتعارض مع جميع مبادئ الاتحاد الأفريقي والمبادئ الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة، وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجيش جنوب السودان من هجليج وطلب من حكومة السودان وضع حد لقصفها الجوي على جنوب السودان،

- كرر دعمه للجهود التي يبذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي ودعا الطرفين إلى عقد اجتماع برعاية الفريق لحسم هذه المسألة وجميع القضايا الأخرى العالقة.

19. خلال اجتماعه الـ319، فإن مجلس السلم والأمن:

- أعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع السائد على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان وكذلك إزاء الوضع الإنساني الناتج عن ذلك؛

- رحب بانسحاب جيش جنوب السودان من هجليج ودعا إلى الوقف الفوري لعمليات القصف الجوي التي تشنها القوات المسلحة السودانية ضد جنوب السودان؛

- أكد من جديد التزامه القوي باحترام وحدة السودان وجنوب السودان وسلامة أراضيهما وحرمة الحدود بين البلدين وهي تلك القائمة عند نيل السودان الاستقلال في 1 يناير 1956؛

- أعرب عن قلقه العميق إزاء فشل الطرفين في تنفيذ الاتفاقات التي أبرماها الطرفان بحرية؛

- قرر، في ضوء ما ورد أعلاه، اعتماد خريطة طريق يتم تنفيذها من جانب كل من السودان وجنوب السودان بغية تخفيف حدة التوتر السائد وتسهيل استئناف المفاوضات حول العلاقات في فترة ما بعد مرحلة الانفصال وتطبيع العلاقات بينهما؛

- حث الطرفين على استئناف المفاوضات دون قيد أو شرط تحت إشراف فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي وبدعم من رئيس الإيجاد، للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحاسمة التالية: الترتيبات المتعلقة بالنفط والمدفوعات المرتبطة به ووضع رعايا الدولة المقيمين في الدولة الأخرى وتسوية وضع المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها وترسيم الحدود والوضع النهائي لمنطقة أبيي؛

- قرر وجوب استكمال هذه المفاوضات في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

- قرر كذلك أن فشل أي من الطرفين في تنفيذ بنود خارطة الطريق أو التعاون بحسن نية مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي لاستكمال المفاوضات بشأن القضايا العالقة سيدفع مجلس السلم والأمن إلى اتخاذ التدابير المناسبة؛

- طلب من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان –الشمال التعاون الكامل مع الفريق ورئيس الإيجاد من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض ودعا الحكومة لقبول الاقتراح الثلاثي المقدم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن السماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في المنطقتين؛

- طلب من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي دعم هذا المقرر والالتزام به،

- التمس الدعم من مجلس الأمن للأمم المتحدة وتأييده، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لخارطة الطريق كما وردت في بيانه.

(4) **مالي:**

20. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس السلم والأمن ستة (6) اجتماعات لبحث الوضع في مالي، من بينها اجتماعان (2) على المستوى الوزاري: الاجتماع الـ314 الذي عقد في باماكو في 20 مارس 2012 (وزاري)، الاجتماع الـ315 المنعقد في 23 مارس 2012، الاجتماع الـ316 الذي عقد في 3 أبريل 2012، الاجتماع الـ317 المنعقد في 12 أبريل 2012، الاجتماع الـ319 المنعقد في 24 أبريل 2012 (وزاري) والاجتماع الـ323 الذي عقد في نيويورك في 12 يونيو 2012.

21. خلال اجتماعه الـ314، فإن مجلس السلم والأمن:

- أعرب عن عميق قلقه من الوضع الناجم عن الهجمات التي تشنها العناصر المتمردة من الحركة الوطنية لتحرير أزاواد وجماعات متمردة أخرى، بما في ذلك نزوح أعداد كبيرة من الناس داخل مالي ونحو البلدان المجاورة؛
- أكد من جديد التزامه الثابت باحترام وحدة مالي الوطنية وسلامة أراضيها وسيادتها وشدد على عزم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على حمايتها من الانتهاك؛
- شدد على رفض الاتحاد الأفريقي اللجوء إلى التمرد المسلح في مالي؛
- طالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية وحث الجماعات المتمردة المختلفة أن تلتزم، دون تأخير، بالبحث عن حل سلمي للأزمة في إطار مبادئ الاتحاد الافريقي،
- طلب من رئيس المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحشد الدعم من بقية دول القارة والمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك إنشاء مجموعة دعم ومتابعة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

22. خلال اجتماعه الـ315، فإن مجلس السلم والأمن:

- أدان بقوة انهيار النظام الدستوري في مالي عقب الانقلاب الذي وقع بتاريخ 22مارس 2012 واستيلاء قسم من الجيش في مالي على السلطة؛

– دعا الجيش إلى العودة فورا إلى ثكناته وأكد على ضرورة العودة الفورية للنظام الدستوري،

– قرر، وفقا لصكوك الاتحاد الافريقي ذات الصلة، التعليق الفوري لمشاركة مالي في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي لحين العودة الفعلية للنظام الدستوري.

23. خلال اجتماعه الـ316، فإن مجلس السلم والأمن:

– أعاد التأكيد على الالتزام الثابت للاتحاد الأفريقي وجميع الدول الأعضاء فيه بالوحدة الوطنية لجمهورية مالي وسلامة أراضيها وعلى عزم أفريقيا على بذل قصارى جهدها لضمان الحفاظ عليها؛

– جدد التأكيد على دعم الاتحاد الأفريقي لجهود الإيكواس من أجل الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي مالي واحترامها وكذلك العودة إلى النظام الدستوري في البلاد؛

– أعرب عن دعمه الكامل للعقوبات المفروضة من قبل الإيكواس، وفقا لبيانيها الصادرين في 27 و 29 مارس 2012؛

– شدد على ضرورة وضع حد فوري للهجمات التي تنفذها حركات المتمردين في شمال البلاد واستعادة سلطة حكومة مالي على كامل أراضيها وتسهيل البحث عن حل دائم لأي مطالبة مشروعة، على أساس الاحترام الصارم لوحدة مالي الوطنية وسلامة أراضيها وسيادتها؛

– أجاز قرار الإيكواس بشأن تفعيل عملية التخطيط لإمكانية نشر عناصر من لوائها الجاهز للمساعدة على حماية وحدة مالي وسلامة أراضيها وطلب من المفوضية تقديم الدعم اللازم لمبادرة الإيكواس ودعا جميع الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي وغيرهما من الدعم الضروري لجهود الإيكواس.

24. خلال اجتماعه الـ317، فإن مجلس السلم والأمن:

- رحب بالتطورات المشجعة في مالي والمتعلقة باستعادة النظام الدستوري وبوجه خاص التوقيع على الاتفاقية الإطارية في 6 أبريل 2012؛
- أعرب مجددا عن تقديره للإيكواس على جهودها الدؤوبة لإيجاد حل للأزمة في مالي،
- رحب بتنصيب الرئيس بالنيابة، السيد ديونكوندا تراوري ودعا جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى التنفيذ الدقيق للأحكام الأخرى للاتفاقية الإطارية.

25. خلال اجتماعه الـ319، فإن مجلس السلم والأمن:

- رحب بالتطورات المشجعة في مالي بشأن عودة النظام الدستوري وشدد على ضرورة أن تعمل جميع الأطراف في مالي بحسن نية من أجل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها؛
- شجع الوسيط، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، على مواصلة وتكثيف جهوده لضمان اكتمال عودة النظام الدستوري، وفقاً لصكوك الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات الصلة؛
- وأعرب مجدداً عن قلقه البالغ إزاء التطورات في شمال مالي وإدانة الاتحاد الأفريقي الشديدة للهجمات التي تشنها المجموعات المسلحة والإرهابية ضد دولة مالي، بما في ذلك الابتزاز ضد الجيش المالي وأسرهم في أجيلهوك، ورفض "إعلان الاستقلال المعلن من قبل الحركة الوطنية لتحرير أزاواد"، والذي هو لاغ وباطل؛

26. خلال اجتماعه الـ323، فإن مجلس السلم والأمن:

- أكد مجدداً قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار احتلال الجزء الشمالي من مالي من قبل المجموعات المسلحة والإرهابية والمجرمة، العاملة في تلك المنطقة، والروابط المتزايدة بين الشبكات الإرهابية والشبكات الإجرامية، والوضع الإنساني الأليم السائد على أرض الواقع؛

- أكد مجدداً قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار هشاشة المؤسسات التي تم إنشاؤها كجزء من العملية نحو استعادة النظام الدستوري والتدخل المستمر للعناصر العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية؛

- أجاز استنتاجات اجتماع التنصيب لفريق الدعم والمتابعة حول الوضع في مالي، المنعقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في 7 يونيو 2012؛

- أعرب عن دعمه الكامل لجميع الجهود الرامية إلى معالجة أسباب التمرد المتكرر في شمالي مالي بوسائل سلمية، والتحاور مع المجموعات المالية التي تلتزم بالتفاوض على أساس مبادئ الاتحاد الأفريقي؛

- أكد مجدداً دعمه لاستمرار وساطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمشاركة البلدان الأساسية، وتحديداً، موريتانيا والنيجر؛

- شدّد على الحاجة الملحة إلى إيجاد بيئة مواتية لتمكين المؤسسات الانتقالية من ممارسة مسؤولياتها بالكامل، وطالب بالحل الفوري للمجلس الوطني لعودة الديمقراطية واستعادة الدولة، وطلب من المفوضية وضع قائمة أولية للأفراد والكيانات التي تقوض عملية العودة إلى النظام الدستوري بالكامل، بالتشاور مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من أصحاب المصلحة، لاتخاذ إجراء عند الاقتضاء؛

- شدّد على ضرورة التعاون الوثيق والمستمر بين الحكومة ومختلف الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني في مالي حول التحديات المختلفة التي تواجه البلد؛

- أذن للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتنفيذ الترتيبات العسكرية والأمنية، بالتعاون مع البلدان الأساسية حسب الاقتضاء، صوب تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي؛

- دعا مجلس الأمن إلى إجازة النشر المتوخى لقوة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه السرعة وناشد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي القادرة على تقديم الدعم اللازم وكذلك شركاء الاتحاد الأفريقي القيام بذلك؛

- وطلب من مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استكمال العمل الذي تم البدء فيه بالفعل صوب التعريف الدقيق لتكليف العمليات ووضع مفهومها وسائر الوثائق ذات الصلة للقوة المتوقعة على وجه السرعة، وذلك دعماً للطلب الرسمي لمجلس الأمن للأمم المتحدة، بمساندة من الأمم المتحدة وسائر الشركاء، وبالتعاون مع جميع البلدان المجاورة لمالي.

خامساً: **جمهورية الكونغو الديمقراطية**

27. خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعاً واحداً حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو: الاجتماع الـ324 المنعقد في 21 يونيو 2012. قام مجلس السلم والأمن بما يلي:

- شدّد مرة أخرى على أن اللجوء إلى التمرد المسلح يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وكذلك جدوى عمليات إرساء الديمقراطية الجارية في القارة، وأدان بشدة عمل العناصر المسلحة المشتركة في الهجوم ضد الدولة الكونغولية؛

- شدّد على ضرورة امتثال جميع عناصر المجلس الوطني للدفاع عن الشعب بدقة للالتزامات المعلنة من قبل المجلس الوطني للدفاع عن الشعب، في اتفاق جوما في 23 مارس 2009، وطالب بالحل الفوري للجناح العسكري M23؛

- أعرب عن قلقه البالغ إزاء الآثار الإنسانية للقتال الراهن، بما في ذلك المجموعات المستضعفة، وحذر قادة M23 أنهم سيخضعون للمساءلة لتصرفاتهم؛

- أعرب عن غضبه إزاء استمرار العنف ضد المرأة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحث على الإنهاء الفوري لهذه الجرائم واتخاذ تدابير لضمان حماية المجموعة المعنية وإعادة تأهيل الضحايا؛

- أعرب عن دعمه الكامل لجهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاستعادة سلطة الدولة بالكامل؛

- وشجع بلدان المنطقة على الاستفادة من الآليات التي توفرها معاهدة السلم والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لتقديم دعم كامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها لاستعادة الأمن في شمالي كيفو.

(ب) بحث المسائل المواضيعية

28. خلال الفترة التي يشملها التقرير، بحث مجلس السلم والأمن المسائل المواضيعية الأربع التالية المتعلقة بتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

(1) الانتخابات في أفريقيا

29. خلال الفترة التي يشملها التقرير، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعين حول الانتخابات في أفريقيا وهما: الاجتماع الـ311، المنعقد في 16 فبراير 2012، والاجتماع الـ317، المنعقد في 12 أبريل 2012.

30. خلال اجتماعه الـ311،. فإن مجلس السلم والأمن:

- لاحظ بارتياح أن المفوضية تعتزم إرسال بعثة مراقبة الانتخابات إلى السنغال، بمناسبة الانتخابات الرئاسية، والتي من المقرر أن تعقد جولتها الأولى في 26 فبراير 2012؛

- رحب بدخول الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم حيز التنفيذ في 15 فبراير 2012، وحث جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد باتخاذ الخطوات اللازمة على القيام بذلك كي تصبح أطرافاً في هذه الوثيقة الهامة؛

- واتفق على عقد جلسة لاستعراض العمليات الانتخابية في القارة كل شهرين.

31. خلال اجتماعه الـ317، فإن مجلس السلم والأمن:

- هنأ شعب السنغال والقادة السياسيين على التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية في 26 فبراير و25 مارس 2012؛

- لاحظ الاختتام السلمي للانتخابات البرلمانية في مصر، في 12 فبراير 2012، وكذلك عقد الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في غينيا بيساو، في 10 مارس 2012، وأحاط علماً بالانتخابات البرلمانية المنعقدة في جامبيا، في 29 مارس 2012؛

- أحاط علماً بالخطوات التي اتخذتها المفوضية لإرسال بعثات مراقبة الانتخابات إلى الجزائر وليسوتو، بمناسبة انتخاباتهما البرلمانية المقرر إجراؤها آنذاك في 10 مايو و26 مايو 2012، على التوالي؛

- وأكد مجدداً ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة للتصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم إن لم تقم بذلك، ووجوب امتثالها بدقة لجميع صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة التي تحكم إجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة.

(2) <u>إقليم الساحل</u>

32. اعتمد مجلس السلم والأمن، خلال اجتماعه الـ314 المنعقد في باماكو، في 20 مارس 2012، إعلاناً حول الوضع في الساحل، والذي قام فيه بما يلي:

- أعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع السائد على أرض الواقع، مشيراً إلى أن منطقة الساحل واجهت تحديات عديدة، مرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وانتشار الأسلحة، والاتجار غير المشروع والنزاعات المسلحة الكامنة، وكذلك التدهور البيئي وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي والأزمة التغذوية؛

- أكد على الحاجة إلى نهج شامل يتناول جميع المسائل المطروحة؛

- أكد مجدداً ضرورة الحظر الفعال لدفع فدية للمجموعات الإرهابية، وفقاً لمقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، وحث الشركاء على تقديم الدعم الكامل لتحقيق هذه الغاية؛

- وأجاز استنتاجات الاجتماع المشترك بين خبراء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنعقد في أديس أبابا، في يومي 14 و 15 مارس 2012، والذي يطلب من المفوضية، العمل

عن كثب مع الأمم المتحدة، بالتشاور مع سائر أصحاب المصلحة، لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمتابعة وتنفيذ تلك الاستنتاجات.

(3) <u>قضية جيش الرب للمقاومة</u>

33. خلال الفترة التي يشملها التقرير، كرّس مجلس السلم والأمن اجتماعه الـ321 لبحث عمليات مبادرة التنسيق الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، في 22 مايو 2012. قام مجلس السلم والأمن بما يلي:

- رحب بالتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة التنسيق الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة؛
- أجاز استنتاجات الاجتماع الأول لآلية التنسيق المشتركة المنعقد في أديس أبابا، في 8 مايو 2012، والتي تعالج على وجه الخصوص هيكل القيادة والمراقبة لفرقة العمل الإقليمية والمسائل الأخرى ذات الصلة، وحماية المدنيين والتنسيق بين فريق العمل الإقليمي للمراقبة ومهام الأمم المتحدة والمكاتب على أرض الواقع؛
- قرر تجديد الإذن الممنوح لإطلاق وتنفيذ مبادرة التنسيق الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة لفترة إثني عشر (12) شهراً إضافية؛
- دعا جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي للجهود الرامية إلى تنفيذ مبادرة التنسيق الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة؛
- حث شركاء الاتحاد الأفريقي على تحسين دعمهم لتمكين مقر فرقة العمل الإقليمية من أداء المهام المسندة إليها بفعالية وتيسير العمل الفعال لمختلف القطاعات التشغيلية للمبادرة؛
- ورحب بالخطوات التي تتخذها المفوضية للعقد المبكر لمنتدى الدعم الذي يضم البلدان المجاورة للدول الأعضاء المتأثرة، وكذلك سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تهمها مشكلة جيش الرب للمقاومة، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين

شاركوا في الجهود المبذولة ضد جيش الرب للمقاومة، من أجل تعبئة الدعم لمبادرة التنسيق الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة.

(4) <u>الجلسة المفتوحة حول محنة اللاجئين والنازحين داخلياً في البلدان الموجودة في حالة النزاع في أفريقيا:</u>

34. خلال الفترة التي يشملها التقرير، كرس مجلس السلم والأمن اجتماعه الـ326، المنعقد في 26 يونيو 2012، لمحنة اللاجئين والنازحين داخلياً في البلدان التي تشهد النزاع في أفريقيا. قام مجلس السلم والأمن بما يلي:

- لاحظ مع القلق الوضع الإنساني للاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين المختلطين، ولاسيما المرأة والنساء والمجموعات المستضعفة الأخرى، في البلدان التي تشهد النزاع؛
- أكد مجدداً على ضرورة إقامة مخيمات اللاجئين بعيداً من الحدود، وفقاً لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 حول الجوانب المحددة لوضع اللاجئين في أفريقيا؛
- حث جميع الدول الأعضاء على توفير الحماية للاجئين والنازحين داخلياً؛
- شدّد على أنه بالإضافة إلى تعميم حماية المدنيين في عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، يجب أن تشكل إجراءات التشغيل الموحدة لحماية المدنيين جزءاً من تكليف بعثات الاتحاد الأفريقي المستقبلية؛
- ودعا جميع الدول الأعضاء التي وقّعت على اتفاقية حماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، إلى التصديق عليها لضمان دخولها المبكر حيز التنفيذ.

(ج) <u>اجتماع مجلس السلم والأمن بموجب المادة 17 من بروتوكوله:</u>

35. خلال الفترة التي يشملها التقرير، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعات مع أجهزة مماثلة حول السلم والأمن، عملاً بالمادة 17 من بروتوكوله، والتي تنص على أن مجلس الأمن يتعاون ويعمل على نحو وثيق مع مجلس الأمن للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية

ذات الصلة، وفاء بتكليفه. وفي هذا السياق، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعين استشاريين سنويين مشتركين مع نظرائه خلال شهري مايو ويونيو 2012:

(1) <u>الاجتماع الاستشاري السنوي المشترك الخامس بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، بروكسل، 29 مايو 2012:</u>

36. عملاً بالاتفاق المبرم في سبتمبر 2008، لعقد اجتماعات استشارية سنوية مشتركة في أديس أبابا وبروكسل، بالتناوب، وفي إطار الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، عقد مجلس السلم والأمن واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي اجتماعهما الاستشاري السنوي المشترك في بروكسل في 29 مايو 2012. تبادل الجهازان الآراء حول الوضع في غينيا بيساو ومالي والصومال والعلاقات بين السودان وجنوب السودان، وكذلك المسائل المتعلقة بالساحل، ومبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، ومكافحة الإرهاب وتنسيق المواقف حول المسائل العالمية ذات الاهتمام المشترك. وترد نتائج الاجتماع في الملحق 3 من هذا التقرير.

(2) <u>الاجتماع الاستشاري السنوي السادس المشترك بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة، نيويورك، 13 يونيو 2012:</u>

37. بناء على الاتفاق المبرم في عام 2007 بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة، لعقد اجتماعات استشارية سنوية مشتركة في أديس أبابا ونيويورك، بالتناوب، عقد الجهازان اجتماعهما الاستشاري السنوي المشترك السادس في نيويورك، في 13 يونيو 2012. تبادل الطرفان الآراء حول الوضع في غينيا بيساو ومالي والصومال والعلاقات بين السودان وجنوب السودان. وناقشا أيضاً مسألة تعزيز تعاونهما وشراكاتها بدرجة أكبر دعماً لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا. وترد نتائج الاجتماع في الملحق 4 بهذا التقرير.

(د) اجتماعات الهيئات الفرعية لمجلس السلم والأمن

(1) لجنة العاملين العسكريين

38. قامت لجنة العاملين العسكريين التي أنشئت بموجب المادة 13(8) من بروتوكول مجلس السلم والأمن، بعقد اجتماع في يومي 21 و26 أبريل 2012. قام المشاركون من بين جملة مسائل أخرى باستعراض عمل لجنة العاملين العسكريين ووضع برنامج عمل للفترة من مايو حتى أكتوبر 2012.

(2) لجنة خبراء مجلس السلم والأمن

39. عقدت لجنة خبراء مجلس السلم والأمن، في 21 مايو 2012 اجتماعاً للقيام، من بين جوانب أخرى، بالتحضيرات للاجتماع الاستشاري السنوي المشترك الخامس بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، الذي كان من المقرر آنذاك انعقاده في 29 مايو 2012، في بروكسل.

(3) هيئة الحكماء

40. بناء على المادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن، كُلفت هيئة الحكماء بدعم جهود مجلس السلم والأمن وجهود رئيس المفوضية، ولاسيما في مجال منع النزاع، بناء على طلبهما أو بناء على مبادرتهما. خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت الهيئة بعدد من الأنشطة.

41. قامت الهيئة بمهمة مشتركة سابقة للانتخابات مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع جمهورية السنغال، في الفترة من 21 إلى 25 فبراير 2012، في إطار تقريرها عن العنف والنزاع المتصل بالانتخابات، على نحو ما أقره مؤتمر الاتحاد خلال دورته العادية المنعقدة في سرت، ليبيا، في يوليو 2009. كان الهدف الرئيسي للبعثة هو المساعدة في تيسير تنظيم انتخابات سلمية وحرة وعادلة.

42. نظمت هيئة الحكماء في الفترة من 27 إلى 29 أبريل 2012، في تونس، ورشة عمل حول موضوع "تعزيز الحكم السياسي للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا". عُقدت هذه

الورشة، التي تعتبر الثانية من نوعها، بعد تلك التي نظمت في زنجبار، في يومي 5 و 6 أكتوبر 2011، عملاً بالبيان الرسمي للاجتماع الـ275 لمجلس السلم والأمن، المنعقد في أديس أبابا في 26 أبريل 2011 والذي طلب من الهيئة استعراض الآليات الحالية حول إرساء الديمقراطية والحكم في أفريقيا باستفاضة، كيما تقدّم توصيات ملموسة إلى مجلس السلم والأمن. اعتُمد قرار مجلس السلم والأمن في ظل الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا، والتي توفر فرصة فريدة لتعميق عمليات إرساء الديمقراطية في القارة ، كما شدّدت على ذلك أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي.

43. شارك أيضاً كل من رئيس جمهورية تونس، الدكتور محمد منصف مرزوقي، والشيخ راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، والسيد أربي عابد، النائب الثاني لرئيس الجمعية التأسيسية الوطنية في بعض الجلسات التفاعلية المحددة للورشة. وبالتالي استطاع المشاركون تبادل الآراء مع هذه الشخصيات الرفيعة المستوى حول الفترة الانتقالية الجارية في تونس والتحديات المتعلقة بالانتقال من النظام الاستبدادي إلى مؤسسات ديمقراطية وتمثيلية ومحترمة لحقوق الإنسان. ستثري الدروس المستفادة من التجربة التونسية عملية استثارة الأفكار التي قامت بها هيئة الحكماء.

44. تلا الورشةَ، في 30 أبريل 2012، الاجتماع الـ12 لهيئة الحكماء. انتهزت الهيئة الفرصة لبحث وضع السلم والأمن في أفريقيا. وقيّمت أيضاً الأنشطة التي اضطلعت بها خلال اجتماعها الـ11، المنعقد في زنجبار، تنزانيا، في 7 ديسمبر 2011.

45. عقدت هيئة الحكماء في يومي 4 و 5 يونيو 2012، في واجادوجو، بوركينافاسو، خلوة حول تعزيز العلاقات مع الآليات الإقليمية المماثلة. جمعت الخلوة، إلى جانب أعضاء وأصدقاء هيئة الحكماء، مجلس حكماء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة الأعيان للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والإيجاد، وكذلك المؤسسات الأخرى ذات الصلة. ناقشت الخلوة (1) ولاية وطرائق عمليات الهياكل المشاركة؛ (2) استعرضت التهديدات الناشئة لوضع السلم والأمن في أفريقيا؛ (3) وناقشت تنسيق

وتظافر الجهود في منع النزاع والوساطة فيه. اعتمد الاجتماع إطاراً لتفعيل "شبكة أفريقية للحكماء" والجدير بالذكر أن الرئيس بليز كومباوري شارك في إحدى الجلسات للتفاعل مع المشاركين وتولى افتتاح الاجتماع رئيس وزراء بوركينا فاسو، السيد لوك أدولف تياو، بينما شرع وزير الخارجية والتكامل الإقليمي، السيد جبريل باسولي مع الشركاء في بحث مسألتي منع وتسوية النزاعات.

46. في تطور مؤسف، توفي رئيس هيئة الحكماء، الرئيس السابق أحمد بن بلا، في 11 أبريل 2012. لم يكرس الرئيس بن بلا فحسب معظم حياته للكفاح لاستقلال بلاده، الجزائر، الذي تحقق أخيراً في 1962 ، بل كرسها أيضاً لتحرير القارة الأفريقية بأسرها. في نظره، لا يمكن أن يكتمل تحرير الجزائر طالما لم تتحرر القارة بأسرها من أغلال السيطرة الأجنبية والعنصرية. ووفقاً لذلك، حثّ رفقاءه الأفريقيين، خلال القمة التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1963، على "الموت جزئيا، أو حتى كلياً،" لإكمال برنامج إنهاء الاستعمار والكفاح ضد نظام التمييز العنصري والتمييز العرقي. إن التزام الرئيس بن بلا بقضية الوحدة الأفريقية لم يعتره الفتور على الإطلاق. وفي عام 2007، قبِل أن يخدم رئيساً لهيئة الحكماء. انضمت هيئة الحكماء ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى عائلته وإلى الجزائر لمشاطرتهما الحزن على فقدان ابن أفريقيا العظيم هذا.

<u>مشاركة مجلس السلم والأمن في بقية أنشطة السلم والأمن:</u>

47. شارك رئيس مجلس السلم والأمن لشهر أبريل 2012، سفير أنجولا، في الاجتماع الثاني عشر لهيئة الحكماء، المنعقد في تونس، في 30 أبريل 2012. وكما أشير إلى ذلك أعلاه، كان الاجتماع مسبوقا بورشة عمل تم تنظيمها حول موضوع تعزيز الحكم السياسي من أجل السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا".

48. في 7 يونيو 2012، شارك في ابيدجان الممثل الدائم لجمهورية الكونغو لدى الاتحاد الأفريقي، بصفته رئيسا لمجلس السلم والأمن لشهر يونيو 2012، والممثل الدائم لجمهورية الكاميرون لدى الاتحاد الأفريقي، رئيس مجلس السلم والأمن لشهر مايو 2012، في الاجتماع الافتتاحي لفريق الدعم والمتابعة حول الوضع في مالي. وانعقد الاجتماع تحت رعاية الإيكواس والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وترأسه رئيس المفوضية.

خامسا– حالة السلم والأمن في أفريقيا:

49. خلال دورته العادية الثامنة عشرة، فإن مؤتمر الاتحاد، عقب بحثه تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا [الوثيقةASSEMBLY/AU/6(XVIII)]، اعتمد المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.408(XVIII) الذي تناول فيه المؤتمر عدد من أوضاع الأزمات والنزاعات، وكذلك مسائل أخرى ذات صلة. وأعطى توجيهات حول الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل التغلب على الصعوبات التي تتم مواجهتها وتعزيز السلم في القارة.

50. خلال الأشهر الستة الماضية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ظلت القارة تواجه تحديات خطيرة في مجالي السلم والأمن. وإلى جانب الطريق المسدود التي وصلت إليه بعض أوضاع النزاع، والصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاقيات سلام، والمشاكل ذات الصلة بتعزيز السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، تميزت الفترة قيد الدراسة باندلاع أزمات جديدة. ولئن كانت هذه الأخيرة لا تؤثر على الاتجاه العام نحو تناقص النزاعات المسجلة في القارة منذ عقدين من الزمن، ولا تحول دون الأخذ بعين الاعتبار حالات التقدم المحرز، إلا أنها تشكل دواعي الشعور بقلق بالغ وتستوجب اهتمام المؤسسات المختصة للقارة وقادتها.

51. تستعرض الفقرات التالية التطورات المتعلقة بالأوضاع في الميدان. كما أنها تغطي الجهود المبذولة في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع. وأخيرا، فهي تتناول التحديات ذات الصلة بتواتر حالات اللجوء إلى التمرد المسلح ومحاولات المساس بالوحدة الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وسلامة أراضيها.

خامسا- الوضع في الميدان:

أ) الوضع في جزر القمر:

52. في جزر القمر، استمر إحراز التقدم في تعزيز عملية المصالحة الوطنية، من خلال العمل الذي يقوده الرئيس إكيليلو دوانين وحكومته. وتنبغي الإشارة هنا إلى عودة الثقة بين السلطة المركزية والسلطات التنفيذية في الجزر، والاستقرار السياسي النسبي، معززا بالقرار البالغ الرمزية بعقد مجالس وزارية في بقية جزر الأرخبيل المتمتعة بالاستقلال الذاتي.

53. مع ذلك، فقد شهدت الفترة قيد الدراسة بعض الصعوبات. وهكذا نشب في أبريل 2012، خلاف بين رئيس المجلس الوطني وأغلبية النواب الذين كانوا يطالبون باستقالته تحت ذريعة عدم كفاءته. مما أدى إلى إحداث اضطرابات في أعمال الجلسة البرلمانية. وقد تسنّت تسوية الخلاف أخيرا بفضل تدخل الرئيس القمري. ومما يدعو إلى القلق أيضا، نظرا لما قد تنجم عنه من احتمالات التوتر، استئناف محاكمة الرئيس السابق لأركان الجيش الوطني للتنمية، أمير سالمو، بعد تأجيلها مرات عديدة، بتهمة التواطؤ، مع ثلاثة ضباط آخرين، في اغتيال أحد كبار الضباط.

54. في المجال الاجتماعي والاقتصادي، لا يزال الوضع مثيرا للقلق. فالتعهدات المعلنة (670 مليون دولار أمريكي) خلال مؤتمر الدوحة المنعقد في 11 مارس 2012 لم يتم

تنفيذها إضافة إلى ذلك، لا يزال ثمة كثير من العقبات التي يتعين تذليلها لبلوغ الأهداف التي حددها صندوق النقد الدولي، وتسهيل تخفيف عبء الديون القمرية، وكذلك الحصول على التمويلات الخارجية. وقد تفاقمت ظروف المعيشة الصعبة التي يعاني منها السكان جراء سوء الأحوال الجوية التي مر بها البلد، مما تسبب في سقوط ضحايا عديدة وخسائر مادية جسيمة. وأمام هذا الوضع، وجه رئيس المفوضية في 30 أبريل 2012 نداء لتقديم المساعدة لجزر القمر. وفي وقت لاحق، قدم الاتحاد الأفريقي لجزر القمر منحة قيمتها 300,000 دولار أمريكي.

55. في هذا السياق، ينبغي مواصلة تقديم الدعم لجزر القمر في الجهود التي تبذلها لتعزيز السلام والانتعاش في فترة ما بعد النزاع. ومع تشجيع الجهات القمرية على مواصلة الجهود الجارية، قد يوجه المؤتمر من جديد نداء إلى جميع البلدان والمنظمات المعنية مناشدا إياها الوفاء بالتعهدات المعلنة خلال مؤتمر الدوحة. وبالمثل، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء القادرة على تقديم الدعم لجزر القمر على القيام بذلك.

ب) <u>مدغشقر</u>

56. في المقرر المذكور أعلاه، فإن مؤتمر الاتحاد، بعد أن أبدى ارتياحه لتوقيع "خارطة الطريق للخروج من الأزمة في مدغشقر"، في أنتاناريفو، في 17 سبتمبر 2011، تحت رعاية مجموعة تنمية جنوب أفريقيا (السادك)، شجع الأطراف الملغاشية على أن لا تدخر جهدا في سبيل إنجاح العملية الانتقالية. إضافة إلى ذلك، دعا المفوضية إلى الاستمرار في دعم تنفيذ خارطة الطريق وحشد دعم المجتمع الدولي لهذا الغرض، بما يشمل التعجيل بفتح مكتب الاتصال المشترك للاتحاد الأفريقي والسادك.

57. يتذكر المؤتمر أنه، في إطار تنفيذ خارطة الطريق، أقيمت المؤسسات الرئيسية المنصوص عليها في هذه الأخيرة، ولا سيما، رئيس الوزراء التوافقي، حكومة الوحدة الوطنية، والمؤتمر الانتقالي، المجلس الأعلى الانتقالي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للفترة الانتقالية. ولا يبقى إلا تشكيل المجلس الوطني للمصالحة. وقد تم قطع مرحلة هامة أخرى باعتماد قانون العفو العام في 13 أبريل 2012.

58. ومع ذلك، تتباطأ بشكل مؤكد عملية تنفيذ خارطة الطريق، التي لا تزال الحركتان السياسيتان للرئيسين السابقين ألبيرت زافي وديجير راتسيراكا تقاطعانها. وقد تميزت الأشهر الأخيرة بصعوبات في العلاقات بين أصحاب المصلحة في المؤسسات الانتقالية. على وجه الخصوص، يبدي كل من حركة رفالومانانا وحزب "مونيما" تأسفه على تمادي رئيس الفترة الانتقالية، أندري راجولينا، في اتخاذ قرارات أحادية الجانب. وقد علقت حركة رافالومانانا منذ أبريل الماضي مؤقتا مشاركتها في المؤسسات الانتقالية، *وذلك في انتظار قرار من السادك* حول عدم احترام بعض أحكام خارطة الطريق. في الوقت ذاته، فإن السلطات وقوات الأمن متهمة بالاستمرار في تخويف الصحفيين، والتهديد بإغلاق بعض المحطات الإذاعية الخاصة وملاحقة أفراد أسرة الرئيس السابق رافالومانانا.

59. في إطار السعي إلى التوصل إلى حل دائم لحالات العرقلة المسجلة في تنفيذ خارطة الطريق، تعمل السادك حاليا على عقد اجتماع قمة بين الطرفين الرئيسيين في الأزمة الملغاشية، وتحديدا، السيد أندري راجولينا والرئيس السابق مارك رافالومانانا. غير أن هذا اللقاء لا يحظى بالإجماع لدى الأطراف في الأزمة الملغاشية. فبينما يعتبره البعض مخرجا، يعترض عليه آخرون ويتنبؤون بفشله معتبرين أن من شأنه أن يدفع جميع الذين لا يؤيدون مثل هذه المبادرة إلى التشدد في مواقفهم، أو قد يؤدي إلى استبعادهم عن الميدان السياسي في حالة الاتفاق بين السيد راجولينا والسيد رافالومانانا. ومن ثم، فهم ينادون بعقد لقاء موسع يشمل جميع العناصر الفاعلة.

60. في الواقع، لا تزال الجهود الرامية إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة وذات مصداقية تلاقي صعوبات. وبينما تنص خارطة الطريق على أن الجدول الزمني الانتخابي سيكون محددا على نحو مشترك بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للفترة الانتقالية وممثلي الأمم المتحدة، بناء على تقرير بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية للخبراء الوطنيين والدوليين، فلم تتفق المؤسستان المسؤولتان على الجدول الزمني الانتخابي النهائي. تضاف إلى ذلك التحديات ذات الصلة بغياب سجل انتخابي ذي مصداقية، وإطار تشريعي مناسب، والنقاش حول الجمع أو الفصل بين الانتخابات التشريعية والرئاسية، وكذلك حول تعيين الممثلين الثلاثة للأحزاب السياسية في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للفترة الانتقالية وحول تكوين المحكمة الانتخابية الخاصة.

61. اتخذت المفوضية الإجراءات اللازمة لتوفير وتشغيل عنصر الاتحاد الأفريقي لمكتب الاتصال المشترك بين الاتحاد الأفريقي/السادك في مدغشقر. أما عنصر السادك لمكتب الاتصال فهو قائم بالفعل ويلعب دورا هاما في مواكبة عملية الخروج من الأزمة في الميدان. ومن خلال المكتب المشترك، يرمي الاتحاد الأفريقي والسادك إلى متابعة الوضع عن كثب وتسهيل تنفيذ خارطة الطريق، بالتنسيق والتعاون على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين.

62. على ضوء ما سبق، قد يؤكد المؤتمر مجددا أن خارطة الطريق تظل تشكل الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة، ويحث أصحاب المصلحة على تنفيذها تنفيذا تاما، خصوصا فيما يتعلق بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المؤلمة المترتبة على استمرار الأزمة. في هذا السياق، ينبغي أن تتعاون الأطراف الملغاشية تعاوناً كاملاً مع السادك. وقد يكرر المؤتمر أيضا النداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي إلى الشركاء الدوليين لمواصلة تقديم الدعم للجهود الجارية، بغية التعجيل بعودة الوضع الدستوري إلى مجراه الطبيعي.

ج) الصومال:

63. خلال الفترة قيد الدراسة، ظل الوضع في الصومال يشهد تطورا إيجابيا. وقد تم إحراز تقدم جدير بالثناء في تنفيذ خارطة الطريق السياسية المعتمدة في مقديشو في 6 سبتمبر 2011. والموقعون الستة، وتحديدا رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني الانتقالي، والإدارة الإقليمية لكل من بونتلاند وغالمدوج، وكذلك أهل السنة والجماعة، بذلوا جهودا لتعزيز الزخم الذي تولد عن المؤتمرين الاستشاريين الوطنيين المنعقدين في جاروي، بونتلاند، من 21 إلى 23 ديسمبر 2011، ومن 15 إلى 17 فبراير 2012، واللذين اتفقوا خلالهما على نهج مفصل لإنهاء الفترة الانتقالية. وتنص "مبادئ جاروي" على اعتماد دستور مؤقت من قبل جمعية تأسيسية يعيّنها جميع موقعي خارطة الطريق والمجتمع المدني، وعلى إنشاء هيئة تشريعية اتحادية بغرفتين تضم غرفتها السفلى 225 ممثلا، وتتكون الغرفة العليا من ممثلي الولايات الاتحادية والإدارات الإقليمية. وسيتم اختيار ممثلي الجمعية التأسيسية والغرفة السفلى، في ولايتها الأولى لأربع سنوات، على أساس صيغة 4.5 للتوزيع بين القبائل. وعليه، ستلغى هذه الصيغة بعد ذلك وتجرى انتخابات للبرلمانات اللاحقة.

64. في 27 مارس 2012، قام رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، شريف شيخ محمد، ورئيس بونتلاند، عبد الرحمن فارولي، ورئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، عبد الولي محمد، ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، شريف حسن شيخ عدن، ورئيس غالمودوج بالإنابة، عبد الصمد نور غوليد، وممثل جماعة أهل السنة والجماعة، شيخ محمد يوسف، بعقد اجتماع آخر في جالكايو، بونتلاند. خلال ذلك الاجتماع، اتفقوا، من جملة أمور أخرى، على تخفيض حجم الجمعية التأسيسية الوطنية من 1,000 إلى 825 عضوا، تمثل النساء فيها 30% على الأقل من مجموع الأعضاء. وقد تقرر كذلك أن يكون أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية مختارين من قبل 135 شيخا، على أساس صيغة

التوزيع 4.5، تساعدهم لجنة اختيار مكونة من أعضاء غير ناخبين، وكذلك ممثلون للموقعين الستة. وفي أبريل 2012، تلقى مكتب رئيس الوزراء قائمة تضم 135 شيخا ممن يتولون اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية البالغ عددهم 825 وأعضاء البرلمان الجديد. ومنذ 5 مايو 2012، يجتمع الشيوخ في مقديشو تحت رعاية مؤتمر الزعماء التقليديين، للبت في اختيار الجمعية التأسيسية الوطنية ولاختيار البرلمان الجديد.

65. نظرا للتحديات التي تواجه العملية، خصوصا الجدل الذي يكتنف اختيار الشيوخ والتكهنات حول مضمون مشروع الدستور، اجتمع الموقعون الرئيسيون في أديس أبابا، من 21 إلى 23 مايو 2012، واتفقوا على أن يتولى اجتماع الشيوخ في مقديشو اختيار المندوبين لدى الجمعية التأسيسية الوطنية، وسيقوم هؤلاء المندوبون بعقد اجتماع بحلول 12 يوليو 2012 واعتماد الدستور الصومالي المؤقت بحلول 20 يوليو 2012، واختيار البرلمان الجديد في 25 يوليو 2012. وعند ذلك ينتخب البرلمان الجديد رئيسا له ونواباً للرئيس، في 4 أغسطس 2012، وينتخب الرئيس في 20 أغسطس. وفي عملية الانتخاب، سيحظى الشيوخ بمساعدة من لجنة اختيار فنية ستكون موسعة لتشمل ممثلين للقبائل ومراقبين دوليين.

66. كما يتذكر المؤتمر، اعتمد مجلس السلم والأمن في 5 يناير 2012، مفهوما إستراتيجيا جديدا للعمليات المستقبلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ينص على توسيع نطاق عمليات البعثة لتشمل مناطق خارج مقديشو وزيادة حجمها لتبلغ 17,371 من العسكريين. وفي 22 فبراير 2012، اعتمد مجلس الأمن القرار 2036 (2012) الذي أجاز المفهوم الإستراتيجي وأعطى الإذن بزيادة رزمة الدعم الممولة من المساهمات المقررة للأمم المتحدة.

67. في إطار تنفيذ المفهوم الإستراتيجي، تم نشر قوات إضافية من أوغندا (1,500) وبوروندي (1,000) في مقديشو، في أبريل 2012، وذلك في انتظار إعادة نشرها في القطاع 3 (بايدوا). وقد تم بالفعل نشر عنصر طليعي قوامه 120 جنديا في بيدوا. ويجري حاليا نشر الوحدة الجيبوتية في القطاع 4 (بيليتويين)، بينما قد تم نشر عنصر طليعي بحجم الفصيل في 31 مايو 2012. ومن المتوقع أن يكتمل نشر الجزء الرئيسي من الوحدة قريباً. وفي 2 يونيو 2012، وقّعت المفوضية مذكر تفاهم مع كينيا لتمهيد الطريق أمام الإدماج الرسمي للوحدة الكينية (4,660) في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما وقّعت المفوضية مذكرة تفاهم مع سيراليون التي من المقرر أن تنشر كمساهمة لها وحدة بحجم كتيبة بحلول أغسطس 2012. والجهود مبذولة حاليا للتعجيل بنشر وحدات شرطة مكونة من كل من نيجيريا وأوغندا، لدعم إعادة إرساء القانون والنظام وحفظهما في مقديشو. وفي هذا الصدد، تم توقيع مذكرة تفاهم مع أوغندا في 29 يونيو 2012.

68. إضافة إلى ذلك، بدأت المفوضية تفعيل منظومة القيادة والمراقبة لبعثة الاتحاد الأفريقي الموسعة في الصومال، كما ورد في المفهوم الإستراتيجي، وبناء على توصيات لجنة التنسيق المشتركة ولجنة تنسيق العمليات العسكرية. وتشكل لجنة التنسيق المشتركة ولجنة تنسيق العمليات العسكرية هيئتين استشاريتين على المستوى الإستراتيجي يترأسهما مفوض السلم والأمن، وتضمان على التوالي وزراء الدفاع ورؤساء الأركان للبلدان المساهِمة بالقوات في البعثة وغيرها من البلدان المعنية. وتجري الإجراءات لشغل المناصب في مقر القوات. في هذا الصدد، تولّى قائد القوة الجديد، الفريق أندرو جوتي من أوغندا، قيادة العنصر العسكري للبعثة في 2 مايو 2012 خلفا للواء فريد موجيسا.

69. على الجبهة الأمنية، تحسن الوضع في العاصمة مقديشو والمناطق الأخرى من جنوب وسط الصومال تحسنا كبيرا. ومنذ طرد المتطرفين من الشباب من مقديشو في أغسطس 2011، أحرزت قوات البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية مزيدا من التقدم ميدانيا

في المقاطعات المجاورة. وفي القطاع 1 (شيبيل العليا والسفلى، بما في ذلك مقديشو)، اكتملت، في 12 مارس 2012، عمليات "التقاسم"" للبعثة الرامية إلى إحلال الاستقرار في المدينة مع احتلال مهبط داينيل للطائرات. وفي وقت لاحق، وسعت البعثة نطاق عملياتها لتصل إلى مدينتي إيلاشا بيا وآفجوي الإستراتيجيتين. وفي 22 يونيو 2012، أمنت قوات البعثة مهبط إيسالي للطائرات وميناء إيلمان، اللذين يقعان على بعد 37 كلم شمالي مقديشو. وفي 26 يونيو 2012، سيطرت قوات البعثة على مدينة بالاد الشمالية الإستراتيجية. وفي القطاع 2 (جوبا السفلى والعليا)، استردت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، مدعومة بالوحدة الكينية، مدنا كثيرة من حركة الشباب. وفي 30 مايو 2012، وقعت تحت سيطرة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الدفاع الكينية مدينتا أفمادو وبيبي، الواقعتان على بعد 75 كلم من كيسمايو. ويتقدم الهجوم العسكري ضد المتمردين بهدف السيطرة على المدن المتبقية. وفي القطاع 3، أحرزت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية تقدما هاما. وقد تم تقريبا تحرير كامل مدن جيدو وباي وباكول. ولا تزال مكاسب هامة تتحقق في القطاع 4 حيث أمنت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الدفاع الإثيوبية مدنا إستراتيجية في إقليم هيران.

70. ورغم ما لحق بها من ضعف شديد، لا تزال حركة الشباب قادرة على إنزال الضربات كما تشهد بذلك الهجمات الانتحارية على فيلا صوماليا، في 14 مارس و4 أبريل 2012، التي سببت خسائر جسيمة. في الوقت ذاته، استمرت التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية والاغتيالات. وتنسحب حالياً الجماعة المتطرفة من المدن الرئيسية وتعمل في الخفاء من خلال الاختلاط بالقبائل ومن خلال إيجاد مخابئ جديدة في الجبال.

71. وفي تعزيز المكاسب الأمنية والسياسية، يعتبر من الأهمية بمكان ضمان تقديم الخدمات في المناطق المحررة من حركة الشباب، بحيث يكون الشعب الصومالي متيقنا من تلبية

احتياجاته. والأهميةَ الحيوية ذاتها تكتسيها الحاجةُ إلى إقامة إدارة فعالة على جناح السرعة لتحقيق الاستقرار في المناطق المؤمنة من قبل قوات البعثة وقوات الأمن الصومالية.

72. يبقى أقل من شهرين قبل أن تنتهي الفترة الانتقالية في أغسطس 2012. وقد تم إحراز تقدم هام على الجبهتين السياسية والعسكرية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يمكن للاتحاد الأفريقي وبقية المجتمع الدولي أن يبديا تفاؤلا حذرا فيما يتعلق بآفاق السلم في الصومال. وعلى هذه الخلفية، قد يود المؤتمر، إضافة إلى الترحيب بالإنجازات المحققة، أن يحث أصحاب المصلحة في الصومال على البقاء في هذا المسار، ويؤكد مجددا تصميم الاتحاد الأفريقي على اتخاذ الإجراءات ضد كل من تسول له نفسه تقويض أسس السلام وعملية المصالحة. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يشيد المؤتمر بشركاء الاتحاد الأفريقي لما قدموه من الدعم، كما يشهد بذلك اعتماد القرار 2036 (2012)، وعقد مؤتمر لندن في 23 فبراير 2012 ومؤتمر إسطنبول للمتابعة المنعقد يومي 31 مايو و1 يونيو 2012، ويحثهم على الثبات في تعاونهم مع الاتحاد الأفريقي.

د) <u>مسار السلام بين إرتريا وإثيوبيا:</u>

73. خلال دورته العادية الأخيرة، أعرب المؤتمر عن انشغاله إزاء المأزق في مسار السلام بين إرتريا وإثيوبيا، وأكد مجددا نداءه إلى بذل جهود أفريقية متجددة لمساعدة البلدين على التغلب على الصعوبات القائمة، وتطبيع علاقاتهما وإرساء أساس لسلام وأمن دائمين في القرن الأفريقي. وقد طلب المؤتمر من مجلس السلم والأمن متابعة المسألة وموافاته بتقارير عنه.

74. تميزت الفترة قيد الدراسة بمزيد من التصعيد في العلاقات بين البلدين. وينبغي الإشارة إلى أنه، في منتصف يناير، اتهمت إثيوبيا إرتريا بالضلوع مباشرة في هجوم مسلح ضد

فريق من السياح كانوا في رحلة داخل ولاية آفار الإقليمية، مما تسبب على وجه الخصوص في مقتل بعض منهم. وفي منتصف مارس، شن الجيش الإثيوبي هجوما ضد ما وصفه بقواعد لمتمردين داخل الأراضي الإرتيرية. وفي 15 مارس 2012، وجه وزير الخارجية الإرتيري، السيد عثمان صالح، رسالة إلى رئيس المفوضية "حث [فيها] *الاتحاد الأفريقي على تحمل مسؤولياته القانونية والمعنوية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأعمال العدوانية ضد أراضي إرتريا ذات السيادة وضمان العدالة واحترام سيادة القانون"*.

75. على ضوء هذه التطورات، أصدر رئيس المفوضية بيانا أعرب فيه عن قلقه البالغ وناشد البلدين ممارسة ضبط النفس. وأكد مجددا استعداد الاتحاد الأفريقي لمساعدة البلدين على التغلب على التحديات القائمة ومعالجة أسبابها العميقة من خلال الحوار، وإعانتهما على تطبيع علاقاتهما. وأكد مجددا أن النداء الذي وجهه مؤتمر الاتحاد لوضع نهج إقليمي لمعالجة تحديات السلم والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي ، بما في ذلك عقد مؤتمر إقليمي حول السلم والأمن والاستقرار والتنمية، لا يزال وثيق الصلة بالموضوع . وعلى هذه الخلفية، قد يود المؤتمر أن يكرر مقرراته السابقة بشأن هذه المسألة ويستكشف الطرق والوسائل الكفيلة بتسهيل التقدم.

هـ) العلاقات بين جيبوتي وإرتريا

76. في مقرره الصادر في يناير 2012 بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا، تناول المؤتمر مسألة العلاقات بين جيبوتي وإرتيريا. ولم تتلق المفوضية أية إحاطة بالمستجدات من البلدين خلال الفترة قيد الدراسة. وقد يود المؤتمر أن يؤكد مجددا نداءه إلى جيبوتي وإرتريا لمواصلة التنفيذ الكامل للاتفاقية التي وقعتاها بحسن نية. كما قد يود المؤتمر أن يطلب من مجلس السلم والأمن متابعة المسألة عن كثب وموافاته بتقارير عنها.

و) مسائل متعلقة بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2023 (2012) وأنشطة فريق الرصد للصومال/إرتيريا

77. في مقرره الصادر في يناير 2012 بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا، رحب المؤتمر باعتماد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 2013 (2012)، الذي أدان إرتريا لأنشطة زعزعة الاستقرار التي تمارسها في الصومال وفي الإقليم، وحث مجلس السلم والأمن على ضمان التنفيذ الكامل لكل من القرار المذكور والقرار 1907 (2009)؛ ورحب أيضا بالبيان الصادر عن الاجتماع الـ309 للمجلس، المنعقد في 9 يناير 2012؛ ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ أحكام هذين القرارين تنفيذا تاما؛ وحث دولة إرتريا على الامتثال التام للقرارين المذكورين والتخلي عن أنشطة زعزعة الاستقرار في الصومال وفي الإقليم. أبدت إرتريا تحفظا حول الفقرة ذات الصلة بهذا المقرر.

78. في 20 فبراير 2012، بعث وزير الخارجية الإرتيري، السيد عثمان صالح، برسالة إلى رئيس المفوضية يتحدى فيها على وجه الخصوص اعتماد بيان مجلس السلم والأمن ومقرر المؤتمر، اللذين لم يمتثلا ، في نظر بلده، لقواعد وإجراءات مجلس السلم والأمن والمؤتمر. وطلب توزيع الرسالة على جميع وزارات خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد. وتمشيا مع الطلب والممارسة المكرسة، وزعت المفوضية الرسائل على جميع الدول الأعضاء في 17 مارس 2012. إضافة إلى ذلك، نقلت إرتريا إلى الاتحاد الأفريقي البلاغات التي أرسلتها إلى الأمم المتحدة لبيان موقفها من عمل فريق الرصد وغيره من الجوانب ذات الصلة.

ز)متابعة خارطة طريق مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي حول الوضع بين السودان وجنوب السودان:

79. انعقدت الدورة العادية للمؤتمر في يناير 2012 على خلفية تصاعد التوتر بين السودان وجنوب السودان حول علاقات ما بعد الانفصال. وقد أعرب المؤتمر عن انشغاله إزاء الصعوبات التي تواجه المفاوضات بين الدولتين، داعيا إياهما إلى العمل فورا على وقف وعكس الأعمال الأحادية الجانب التي اتخذاها بخصوص النفط، وطلب منهما التعاون الكامل مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بغية التعجيل بالتوصل إلى اتفاقية حول المسائل العالقة، تمشيا مع المبادئ المتفق عليها لدولتين صالحتين للبقاء تتعايشان بسلام.

80. تميزت الفترة التي أعقبت القمة بجهود دؤوبة من قبل فريق التنفيذ، مدعوما من رئيس الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، وكذلك من الشركاء الدوليين، لمساعدة البلدين على إزالة العقبات التي تقف في وجه المفاوضات. وفي مارس 2012، في سياق تدهور العلاقات وسوء الظروف الاقتصادية في كلا البلدين، اتفق الجانبان على "روح جديدة"، يتفاوضان بموجبها كشريكين، سعيا لتحقيق هدفهما الأصلي المتمثل في "دولتين صالحتين للبقاء". وقد تم الاتفاق على عقد قمة بين رئيسي الدولتين، الرئيس عمر حسن البشير والرئيس سيلفاكير ميارديت، في جوبا، في أوائل أبريل بغية تمتين هذا "النهج الجديد". ولكن لسوء الحظ، سرعان ما تفككت هذه الروح الجديدة عقب الحادثة التي وقعت في مدينة هيجليج في أبريل 2012 والتي تسببت في نشوب مواجهة عسكرية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسحة السودانية، بما في ذلك القصف الجوي لمناطق في جنوب السودان. وقد أضر هذا الوضع على نحو كبير بتوقعات استئناف المفاوضات، وزاد من احتمالات اندلاع حرب مفتوحة بين البلدين، مع ما يصاحب ذلك من عواقب سلبية للإقليم بأسره.

81. في هذا السياق، اعتمد مجلس السلم والأمن، خلال اجتماعه الـ319 المنعقد على المستوى الوزاري في 24 أبريل 2012، خارطة طريق ترسم عددا من الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة التوتر الذي كان سائدا آنذاك، مما أدى إلى تسهيل استئناف المفاوضات حول علاقات ما بعد الانفصال، وتطبيع العلاقات بين الدولتين. وتنقسم خارطة الطريق إلى ثلاثة أقسام، وتحديدا، المسائل الأمنية العاجلة، استئناف المفاوضات حول جميع المسائل العالقة، والنزاع في مناطق ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

82. فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، دعت خارطة الطريق إلى ما يلي: (1) الوقف الفوري للعدوان، بما في ذلك القصف الجوي؛ (2) الانسحاب غير المشروط لجميع القوات المسلحة إلى جانبها من الحدود؛ (3) التوقف عن توفير الملاذ و/أو الدعم للجماعات المتمردة ضد الدولة الأخرى؛ (4) تنشيط المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح الآمنة، وفقا لخارطة فريق التنفيذ في نوفمبر 2011؛ (5) تنشيط الآلية المشتركة لتفتيش ورصد الحدود؛ (6) تنشيط اللجنة المختصة لتلقي الادعاءات والادعاءات المضادة للانتهاكات؛ (7) انسحاب جميع القوات المسلحة من أبيي؛ (8) إنهاء الدعاية المعادية. ودعا بيان مجلس السلم أيضا الطرفين إلى استئناف المفاوضات بدون شرط حول جميع المسائل العالقة بخصوص علاقات ما بعد الانفصال، لاسيما فيما يتعلق بالنفط والمدفوعات المرتبطة به، والحدود، والمسائل الجنسية والوضع النهائي لأبيي. دعا البيان أيضا حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان– الشمال إلى الدخول في مفاوضات لحل النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وإعطاء دور لفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بهذا الصدد. والمدة التي حددها مجلس السلم والأمن لاختتام المفاوضات حول علاقات ما بعد الانفصال كانت ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ اعتماد البيان. وقد طلب المجلس من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي نقل البيان إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة للمصادقة عليه بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. وفي مايو 2012، أجاز

مجلس الأمن خارطة الطريق كما كان مطلوب، باعتماد القرار 2046 (2012). وعليه، تم تحديد 2 أغسطس 2012 كموعد نهائي لاختتام المفاوضات، أي ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ اعتماد القرار 2046 (2012).

83. منذ اعتماد بيان مجلس السلم والأمن، وإجازته في وقت لاحق من قبل مجلس الأمن، لوحظ تناقص شديد في مستويات القتال. ومنذ أوائل يونيو، لم تقع حوادث قتال مؤكدة على طول الحدود. وقد تم أيضا إحراز بعض التقدم في تنفيذ بقية جوانب خارطة الطريق. وعلى وجه الخصوص، سحب كلا الجانبين قواتهما من أبيي، بالرغم من أن عناصر من شرطة النفط من السودان بقيت في دفرا لحراسة المنشآت البترولية. اجتمعت لجنة الرقابة المشتركة لأبي في أديس أبابا، في 8 يونيو 2012، واتفقت مؤقتا على مشروع اختصاصات للجنة المراقبين العسكريين المشتركة. كما اتخذت قرارات بشأن تشكيل خدمات شرطة أبيي، وكذلك قرارات بشأن توفير المساعدات الإنسانية. وقد استأنف الطرفان أيضا المفاوضات حول الحدود، خصوصا تسوية المناطق المتنازع عليها.

84. خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات التي جرت في أديس ابابا، من 21 إلى 28 يونيو 2012، بتسهيل من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، اتفق الجانبان على تنشيط تدريجي لكل من المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح الآمنة، والآلية المشتركة لتفتيش ورصد الحدود. وتبادلا أسماء مراقبيهم الأعضاء في الآلية المشتركة لتفتيش ورصد الحدود واتفقا على إرسالهم إلى مقر الآلية في أسوسا، في إثيوبيا. واتفق الجانبان أيضا على اختصاصات اللجنة المختصة، وتبادلا أسماء أعضائهما في هذه الهيئة.

85. نظرا للموعد النهائي الوشيك لاختتام المفاوضات حول المسائل العالقة، يحاول الطرفان التوصل إلى حل وسط حول المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح الآمنة يمكّنهما من تنشيط الآلية المشتركة لتفتيش ورصد الحدود. وعليه، اتفقا على محاولة الرجوع إلى "النهج الجديد"

المتوخى في مارس 2012. سيمكنهم هذا النهج من إجراء المفاوضات بينهما كشريكين، وليس كخصمين، ومن تسهيل عملية اتخاذ القرار بناء على اعتبارات إستراتيجية. وسيستأنف الطرفان المفاوضات في مطلع يوليو بحيث ستستمر طوال الفترة حتى 2 أغسطس، للتوصل إلى اتفاق حول المسائل العالقة، بتسهيل من فريق التنفيذ.

86. بينما تحسن الوضع تحسنا كبيرا، لا يزال الطريق محفوفاً بتحديات مستعصية. وقد يود المؤتمر تذكير الطرفين بضرورة الوفاء بإخلاص بالتزاماتهما المترتبة على خارطة الطريق، التي تمثل الرؤية الجماعية والمعتبرة للقارة فيما يتعلق بطريق المضي قدما. وفي هذا الصدد، واستجابة للانشغالات الأمنية للطرفين بشكل دائم، فمن الأهمية الحاسمة التعجيل بإيجاد تسوية بشأن التعريف بمفهوم المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح الآمنة ، مع اعتبار أن خارطة طريق نوفمبر 2011 لفريق التنفيذ، كما شدد على ذلك مجلس السلم والأمن، لا تخلّ بأي حال من الأحوال بنتائج الترسيم النهائي للحدود وتسوية المناطق المتنازع عليها. فهذه لحظة فاصلة بالنسبة للسودان وجنوب السودان. ومن الضرورة الحتمية، بالنسبة لمستقبل البلدين والإقليم بأسره، أن يتخذا إجراءات حاسمة وفورية نحو تسوية النزاع والعودة إلى السلم والتعاون. وينبغي أن تنتهز حكومتا البلدين هذه الفرصة وتمسكا بزمام القيادة.

ح) <u>السودان (دارفور)</u>

87. خلال دورته العادية في يناير 2012، رحب المؤتمر باعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في 14 يوليو 2011، وشجع الأطراف على التنفيذ الكامل للتعهدات المعلنة، ودعا الجماعات غير المنضمة للالتحاق بعملية السلام دون مزيد من التأخير. كما دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لهذه العملية.

88. ينبغي الإشارة إلى أنه، عقب اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، تم اتخاذ عدد من الخطوات نحو تنفيذها. فقد عينت حكومة السودان الدكتور الحاج آدم يوسف، الذي هو من دارفور، نائبا ثانيا لرئيس السودان، وزعيم حركة الحرية والعدالة الدكتور التجاني سيسي، رئيساً لسلطة دارفور الإقليمية، وهي الهيئة الرئيسية المكلفة بتنفيذ وثيقة الدوحة. تم كذلك تعيين كثير من أهل دارفور على مستوى الحكومة الاتحادية وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي. ومن جانبها، تشارك حركة الحرية والعدالة مشاركة بناءة في مؤسسات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، على وجه الخصوص لجنة وقف إطلاق النار التي أنشئت لتقوم على نحو مستقل بالتحقق من الأفراد العسكريين للحركة ومعداتها. وأجريت في مارس 2012 هذه العملية، التي كانت شرطا مسبقا للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وفي 8 فبراير 2012، تم رسميا تنصيب سلطة دارفور الإقليمية. إن قيام زعماء سلطة دارفور الإقليمية بالعمل جنبا إلى جنب مع مسؤولين في حكومة السودان يساهم مساهمة كبيرة في بناء الثقة بين الأطراف. وفي هذه الأثناء، أصدر المدعي العام للمحكمة الخاصة لدارفور 21 مذكرة توقيف ضد من يُزعم أنهم تورطوا في 2010 في هجوم تبارا، شمال دارفور والذي أودى بحياة 27 من القرويين.

89. في تقريره الموجه إلى مجلس الأمن عن "إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتسهيل عملية السلام في دارفور"، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة طريقا للمضي قدما لتنشيط عملية السلام في دارفور. ويتضمن إطار العمل ثلاث دعائم: (أ) تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على نحو كامل وفي الموعد المحدد؛ (2) التواصل مع حكومة السودان والحركات غير الموقعة؛ (ج) الحوار والمشاورات الداخلية. من جانبه، واصل كبير الوسطاء المشترك بالإنابة، البروفيسور إبراهيم جمباري، العمل مع نائب رئيس الوزراء القطري، أحمد بن عبد الله المحمودي، لاستئناف الحوار بين حكومة السودان والحركات غير الموقعة لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

90. على الجبهة الأمنية، يظل الوضع في دارفور يبعث على الأمل في حدوث تطورات إيجابية في المستقبل القريب. ويُظهر العدد الإجمالي للحوادث الأمنية التي سجلتها اليوناميد تناقصا في الأعمال العدوانية بين القوات الحكومية والحركات المسلحة، مقارنة بنفس الفترة في 2011. غير أن ثمة تزايدا في أعمال العصابات وغيرها من الأنشطة الإجرامية، كما أن الهجمات ضد قوافل اليوناميد من قبل أفراد مسلحين مجهولي الهوية في تصاعد مستمر وإن كانت متقطعة. إضافة إلى ذلك، فالتوتر بين حكومتي السودان وجنوب السودان، والقتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، مع التورط المزعوم لحركات دارفورية فيه إلى جانب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – الشمال يمكن أن تمتد إلى دارفور وتنغص المكاسب الهشة التي تحققت منذ توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

91. إن قدرة اليوميد المتزايدة على حماية المدنيين تمكّن البعثة من تكييف عدد عامليها ومواردها للاستجابة لبعض الاحتياجات الضخمة للمجموعات المحلية. وفي الوقت الراهن، تغطي الدوريات العسكرية منطقة جغرافية أوسع بكثير، بينما تستمر البعثة في تحسين علاقاتها مع المجموعات المحلية من خلال تنفيذ المشاريع ذات التأثير السريع. ووفقا للطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن 2003 (2011)، أجرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عملية مراجعة للأفراد العسكريين لليوناميد، في وقت سابق من هذه السنة. وكانت المراجعة ترمي أساسا إلى استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة كفاءة وفعالية العناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة لليوناميد، وتطوير قوة مرنة وسريعة التحرك. ومن المقرر الشروع في تنفيذ المراجعة على مدى فترة 18 شهرا، ابتداء من يوليو 2012.

92. ساهمت الاتفاقية الثنائية التي توصلت إليها تشاد والسودان في أوائل 2010 مساهمة كبيرة في عودة الهدوء على طول حدودهما المشتركة في غرب دارفور. وكما

وثّقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عاد ما يقرب من 31,000 من اللاجئين السودانيين السابقين في تشاد إلى مختلف المناطق في غرب دارفور. كما لوحظت زيادة مطردة في عدد النازحين داخليا الذين يعودون طوعا إلى قراهم الأصلية، خصوصا في غرب دارفور. وتستمر اليوناميد في تقديم الدعم اللوجيستي والأمني للوكالات الإنسانية في هذا الميدان. غير أن الواقع الثابت هو أن حولي 1.7 مليون شخص بين نساء ورجال وأطفال لا يزالون نازحين في مختلف مخيمات النازحين داخليا المنتشرة في جميع أنحاء دارفور.

93. وعلى وجه العموم، فإن المؤشرات إيجابية: فغالبية السكان المحليين تعتبر الآن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أساسا مشروعا يبنى عليه مستقبل مشترك ومتقاسم. لكن لا تزال ثمة تحديات عديدة لسلام دائم في دارفور، بما في ذلك ما يساور بعض شرائح السكان من شكوك. ولسد هذا النقص في الثقة، من الأهمية بمكان أن تواصل حكومة السودان تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بأمانة وتمنح صلاحيات للآليات المنصوص عليها في الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، تحتاج مؤسسات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قدرا كبيرا من المساعدة في مجال بناء القدرات. إن السلام الدائم يلوح في الأفق لكن الطريق المؤدية إليه تبدو وعرة. ويظل التقدم المحرز حتى الآن هشا ويمكن عكسه بسهولة إن ضاع التركيز على دارفور. وعليه، قد يود المؤتمر الدعوة إلى تجديد الجهود لتوفير الدعم اللازم لعملية السلام ومبادرات الانتعاش السريع.

ط) <u>جمهورية الكونغو الديمقراطية:</u>

94. بحث مؤتمر الاتحاد الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق ثاني انتخابات تشريعية ورئاسية في فترة ما بعد النزاعات أجريت في 28 نوفمبر 2011. ونظمت هذه الانتخابات خلال المهلة الدستورية وجرت في جو يتسم بتوترات سياسية قوية. وكان

الاتحاد الأفريقي، الذي راقب سير هذه الانتخابات، قد أصر على التزام كل عنصر فاعل بالطعن في النتائج من خلال الطرق التي يحددها القانون.

95. هيمن على الفترة قيد الاستعراض التمرد الذي حدث داخل وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتمركزة في شمال كيفو والخاضعة لقيادة الجنرال بوسكو نتاجاندا، وهو مطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية للجرائم التي يزعم أنه ارتكبها في إيتوري إلى جانب السيد توماس لوبانجا. ويعد المتمردون من العناصر السابقة في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وهي حركة سياسية عسكرية تحولت إلى حزب سياسي بفضل اتفاق جوما المعقود في 23 مارس 2009.

96. خشية القاء القبض عليه وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، تخلي الجنرال نتاجاندا ، الذي يقود عدة مئات من الرجال، عن موقع قيادته منذ 5 أبريل 2012. وبعد مرور شهر ، انشق الكولونيل سولتاني وهو قائد وحدة في جنوب كيفو مع بعض العناصر الموالية له وتولي قيادة جميع المتمردين وشكل حركة سياسية عسكرية أطلق عليها اسم "ام 23"، في إشارة إلى اتفاقات جوما في 23 مارس 2009 ، آخذا على الحكومة عدم وفائها بالتزاماتها. وأنشأت "ام 23" جناحا عسكريا يدعى "الجيش الوطني للكونغو/المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب" قام بشن معارك عنيفة ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بلدات عديدة في شمال كيفو. من ناحية أخرى، دعا إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة بغية التوصل إلى طرائق جديدة لتنفيذ اتفاق جوما تنفيذا فعالا . ورفضت الحكومة الكونغولية أية فكرة للتفاوض مع المتمردين وأكدت مجددا عزم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على القضاء على التمرد. وتسبب هذا الموقف في حدوث بعض التوتر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ومن ناحية أخرى، أفضت المعارك إلى حدوث أزمة إنسانية خطيرة اتسمت بصفة خاصة بعمليات نزوح كبيرة للسكان المدنيين.

97. بالنظر إلى ما تقدم، قد يدين المؤتمر بشدة عمل العناصر المسلحة المشاركة في

الهجمات ضد الدولة الكونغولية، ويطالب بالحل الفوري للجناح العسكري "ام 23"، ويطلب من الضباط والجنود المنشقين إلقاء السلاح دون إبطاء وإعادة الاندماج في صفوف وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شمال وجنوب كيفو، ويعرب عن تأييده الكامل لجهود الحكومة الكونغولية الرامية إلى إقرار سلطة الدولة بالكامل. كذلك، فقد يشجع المؤتمر بلدان المنطقة إلى إعمال الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات العظمى لتقديم دعمها الكامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى إحلال الأمن في شمال كيفو. وفي هذا الخصوص، وامتدادا لزيارة العمل التي قامت بها السيدة لويز موشيكيوابو وزيرة الخارجية والتعاون في رواندا إلى كنشاسا خلال الفترة من 18 إلى 19 يونيو 2012، هناك حاجة أكثر من أى وقت مضى إلى قيام تعاون وثيق بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.

ى) <u>جمهورية أفريقيا الوسطى</u>

98. تواصل جمهورية أفريقيا الوسطى جهودها لتوطيد أركان السلام والانعاش في فترة ما بعد النزاعات. ولاتزال الحكومة ملتزمة بتحقيق هذا الغرض وتستمر في اتخاذ عدد من المبادرات الرامية إلى تشجيع الحوار مع المعارضة، وتعزيز العملية الديمقراطية، وتعزيز الأمن فضلا عن التعجيل بالانتعاش الاقتصادي.

99. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة من أجل استكمال المناقشات بشأن مشروع قانون الانتخابات. وفي نوفمبر 2011، وسعيا إلى استخلاص الدروس من الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في يناير ومارس 2011، والتي اعترضت المعارضة على سيرها وعلى نتائجها، نظمت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أول مشاورة مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتقديم قانون الانتخابات والآلية الوطنية المقترحة لإجراء الانتخابات. وفي يناير 2012، بحث

المشاركون المشروع المقدم من الحكومة والذي يقضي بإنشاء وكالة وطنية للانتخابات ولجنة استشارية مكلفة بمراقبة الانتخابات. وفي غياب التوصل إلى اتفاق بشأن طريق المضي قدما، تقرر تنظيم ورشة عمل أخرى لتحقيق الانسجام بين وجهات النظر, غير أنه في أول مارس، أعلن رئيس الجمعية الوطنية أن الحكومة أحالت مشروع قانون للانتخابات للنظر فيه مما أثار رد فعل من جانب جبهة الإلغاء واستئناف الانتخابات التي طلبت سحبه. وأخيرا ، أعيد مشروع القانون إلى الحكومة في نهاية شهر ابريل.

100. في 15 مايو 2012، أكد مجددا الرئيس فرنسوا بوزيزي، بمناسبة لقاء خاص مع العناصر الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبحضور ممثلي المجتمع الدولي بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، التزامه بالحوار مع المعارضة. ومنذ 31 مايو 2012، بدأ سلسلة من المشاورات مع العناصر الفاعلة السياسية المختلفة. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى الزيارة التي قام بها الرئيس ادريس ديبي إيتنو إلى بانجي يومي 5 و6 مايو 2012 في إطار الجهود الرامية إلى تشجيع التشاور بين العناصر الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

101. لايزال الوضع الأمني صعبا ولاسيما أن إمكانيات قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى محدودة . كما أنه يتسم بصفة خاصة باستمرار الهجمات التي تشنها مختلف المجموعات المسلحة بما في ذلك جيش الرب للمقاومة. وفيما يتصل بهذه الحركة، وعلى النحو المشار إليه أدناه، فإن الاتحاد الأفريقي يسعى إلى تسهيل تنسيق الجهود الإقليمية من أجل القضاء على هذه المجموعة الإرهابية.

102. لاتزال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مستمرة. وفيما يتصل بالجزء الشمالي الشرقي من البلاد، فقد أعيق التقدم نتيجة لعدم وجود موارد كافية فضلا عن عدم توقيع مؤتمر الوطنيين للعدالة والسلام حتى الآن على اتفاق السلام الشامل المبرم في ليبرفيل في 21 يونيو 2008. وأوفد الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي، في إطار برنامجهما المشترك لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في القارة، وفدا

إلى بانجي خلال الفترة من 2 إلى 11 يونيو 2011 لتحديد المجالات التي يمكن فيها للمؤسستين دعم الجهود الجارية. وتأتي تلك الزيارة على اثر مشاركة المفوضية في اجتماع "أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى" ، الذي خصص لمسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والذي عقد في نيويورك في 5 ابريل 2012. وعلى الصعيد الاقتصادي، تعتزم الحكومة أن تقدم للشركاء الدوليين ، قبل نهاية العام، النسخة النهائية من وثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر وخطة العمل المصاحبة لها. وفي 25 يونيو، قدم صندوق النقد الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى مساعدة مالية قدرها 63 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات في إطار التسهيلات الائتمانية الموسعة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

103. وفي الختام، قد يشجع المؤتمر العناصر الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطي على مواصلة واستكمال الحوار الذي بدأ، مع حث سلطات أفريقيا الوسطى في نفس الوقت على الإسراع بالإصلاحات الجارية والجهود المبذولة. وفضلا عن ذلك، قد يوجه المؤتمر نداء ملحا إلى الدول الأعضاء، وكذلك إلى سائر المجتمع الدولي، من أجل مصاحبة جمهورية أفريقيا الوسطى بمزيد من الفعالية في جهودها لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات وتوطيد أركان السلام.

ك) <u>مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة</u>

104. يذكر المؤتمر أن مجلس السلم الأمن قد أجاز ، خلال اجتماعه ال299 الذي عقد في 22 نوفمبر 2011، تنفيذ مبادرة التكامل الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة خلال فترة مبدئية مدتها ستة (6) شهور. وتتمثل مهام مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة في تعزيز القدرات العملية للبلدان المتضررة من فظائع جيش الرب للمقاومة؛ وتهيئة بيئة مواتية لاستقرار المناطق المتضررة وتسهيل إرسال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وقد طلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية اتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتشاور الوثيق مع البلدان المتضررة، من أجل تسهيل إنشاء مختلف مكونات مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة وهي

بالتحديد: آلية التنسيق المشتركة وقوة التدخل الإقليمية ورئاسة أركان قوة التدخل الإقليمية بما في ذلك مركز العمليات المشتركة.

105. فور تعيينه، بدأ السيد فرانسيسكو ماديرا المبعوث الخاص لرئيس المفوضية لمسألة جيش الرب للمقاومة، بالاشتراك مع السيد أبو موسى الممثل الخاص للأمم المتحدة المكلف بمسألة جيش الرب للمقاومة، عدة مهام في البلدان المتضررة من فظائع جيش الرب للمقاومة. ومن ثم، توجه المبعوثان على التوالي ، خلال الفترة من 3 إلى 6 يناير 2012، إلى بانجي بجمهورية أفريقيا الوسطى، وجوبا بجنوب السودان، وكمبالا بأوغندا وكنشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 25 مارس 2012، قام المبعوثان بزيارة مشتركة إلى مقر القيادة العامة لقوة التدخل الإقليمية في يامبيو بجنوب السودان، والقيادة العامة لقطاع نزارا بجنوب السودان أيضا لدى القوات الأوغندية المنتشرة هناك. وخلال الفترة من 11 إلى 13 ابريل 2012، توجه المبعوثان إلى كنشاسا للالتقاء مع السلطات السياسية الكونغولية وإلى دونجو أيضا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لزيارة رئاسة أركان القطاع المقرر أن تنشر فيه قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار مساهمتها في مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وخلال الفترة من 14 إلى 15 ابريل 2012 ، زار المبعوثان أوبو في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمقرر أن تستضيف رئاسة أركان القطاع المخصص لقوات أفريقيا الوسطى، وبانجي لإجراء مشاورات مع مسؤولي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة من 23 إلى 25 ابريل 2012، قام أيضا المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمم المتحدة بزيارة إلى نجامينا في تشاد. وفي هذه المناسبة، أعربت السلطات التشادية ، بما في ذلك الرئيس ادريس ديبي إيتنو، عن استعدادها لدعم مبادرة التعاون الإقليمي والتعاون بشكل كامل في إلقاء القبض على جوزيف كوني في حالة دخول الأخير إلى الأراضي التشادية. وتجري مشاورات حاليا مع السلطات السودانية من أجل القيام بزيارة مماثلة إلى الخرطوم.

106. أصبحت رئاسة أركان قوة التدخل الإقليمية، التي افتتحت رسميا في جوبا في 25 مارس 2012، جاهزة للعمل الآن. ويجري الآن استكمال إنشاء الأمانة العامة لآلية التنسيق المشتركة. وفي الوقت نفسه، أنجزت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عددا من الأنشطة الأخرى الرامية إلى مصاحبة عملية وضع مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وتعلق الأمر بوضع استراتيجية شاملة لمحاربة جيش الرب للمقاومة مع الأخذ في الحسبان بوجه خاص إعادة اندماج المقاتلين القدامي وإصلاح أحوال المناطق المتضررة. وفي هذه الأثناء، استمرت عمليات تعقب جيش الرب للمقاومة. وهكذا، ألقت القوات الأوغندية القبض يوم 12 مايو 2012 في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى على سيزار أسيلام الذي قدم بوصفه الرجل الرابع في جيش الرب للمقاومة. وسجلت نجاحات أخرى بعد ذلك.

107. عقد أول اجتماع وزاري لآلية التنسيق المشتركة في أديس أبابا في 8 مايو 2012، تحت رئاسة مفوض السلم والأمن وبحضور وزراء الدفاع في البلدان المتضررة. وبهذه المناسبة، اعتمد الوزراء سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تفعيل رئاسة أركان قوة التدخل الإقليمية تفعيلا كاملا. وعلاوة على ذلك، طلبوا من المفوضية تنظيم منتدي للدعم يضم البلدان المجاورة للدول المتضررة، فضلا عن أطراف معنية أخرى لتعزيز مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

108. قرر مجلس السلم والأمن، الذي اجتمع في 22 مايو 2012، تجديد التصريح بتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة لفترة إضافية مدتها إثنا عشر شهرا، وطلب من الدول الأعضاء المتضررة تنفيذ نتائج اجتماع آلية التنسيق المشتركة في أقرب فرصة ممكنة. وفضلا عن ذلك، طلب مجلس السلم والأمن من الدول الأعضاء ومن شركاء الاتحاد الأفريقي تقديم دعم لوجيستي ومالي كاف لجهود تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وفي هذا الإطار، قام المبعوث الخاص لمسألة جيش الرب للمقاومة بزيارة إلى نيويورك في نهاية شهر يونيو

2012 للمشاركة في اجتماع لمجلس الأمن حول جيش الرب للمقاومة.

109. وبعد جهود استغرقت عدة شهور، دخلت الآن مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة مرحلة التنفيذ. وقد ولدت هذه المبادرة أملا كبيرا لدى السكان المتضررين، وحظيت أيضا باهتمام متواصل من جانب الشركاء الدوليين. وتعد مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة آلية مرنة ومبتكرة لتجميع موارد وقدرات بلدان الإقليم للتصدي لمشكلة جيش الرب للمقاومة. ولاشك أن وسيلة التعاون هذه يمكن تكرارها بشكل مفيد في أي مكان آخر من القارة. وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى التحديات التي لايزال يتعين التغلب عليها، قد يحث المؤتمر الدول الأعضاء في مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة على مضاعفة الجهود للتعجيل بتحقيق الأهداف المحددة. كذلك، قد يعرب المؤتمر مرة أخرى عن تقدير الاتحاد الأفريقي للشركاء الدوليين على ما قدموه من دعم من أجل حشد تأييد متزايد لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

ل) <u>كوت ديفوار</u>

110. اتسم النصف الأول من عام 2012 بتوطيد التطبيع المؤسسي مع قرب الانتهاء من الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة جديدة. وبالفعل، نظمت انتخابات تشريعية جزئية في 26 فبراير 2012 في 11 دائرة حيث قام المجلس الدستوري بإبطال التصويت فيها، وفي دائرة حيث تعذر إجراء الانتخابات في 11 ديسمبر 2011 بسبب وفاة أحد المرشحين خلال الحملة الانتخابية. وجرت هذه الانتخابات بشكل سلس في عشر دوائر وأعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة النتائج في 28 فبراير وأكدها المجلس الدستوري يوم 7 مارس وصدق عليها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في 9 مارس. وعلى اثر حوادث خطيرة، تعذر إجراء الانتخابات التشريعية في دائرتي بونون وفاكوبلي الواقعتين في غرب كوت ديفوار. وطلبت اللجنة الانتخابية المستقلة من الحكومة أن تجري تحقيقات.

111. يهيمن على الجمعية الوطنية المنبثقة عن النتائج المجمعة للانتخابات التشريعية التي جرت في 11 ديسمبر 2011 وفبراير 2012، تجمع الجمهوريين الذي حصل على 136 مقعدا من أصل 253 مقعدا يليه الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الذي حصل على88 مقعدا. ويرأس المؤسسة البرلمانية منذ 12 مارس جيوم سورو رئيس الوزراء السابق تحت اسم تجمع الجمهوريين. واحتراما لتعهده خلال الحملة الانتخابية، قام الرئيس ألاسان درامان واتارا في 13 مارس 2012 بتعيين المحامي أهوسو كواديو جانو من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار رئيسا للوزراء. وفي اليوم التالي، أعلن تشكيل الحكومة الجديدة وهي شبه مماثلة للحكومة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن حزب المعارضة الرئيسي– الجبهة الشعبية الإيفوارية– للرئيس السابق لوران باجبو لم يشارك في الانتخابات التشريعية وغائب عن الحكومة.

112. تجري حاليا عملية المصالحة الوطنية بشكل مشترك من قبل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة والحكومة التي دخلت في حوار سياسي، برئاسة رئيس الوزراء، مع أحزاب المعارضة في 27 ابريل 2012 في جراند باسام. ويبدو أن الجبهة الشعبية الإيفوارية، التي كانت ممثلة بصفة مراقب فقط، على استعداد الآن للمشاركة بدرجة أكبر. وهناك أيضا مبادرات محلية للمصالحة تجري تحت قيادة منظمات المجتمع المدني، والحكومة والزعماء التقليديين. ومن ناحية أخرى، استأنف القضاء الإيفواري عمله شبه المعتاد مع إعادة فتح معظم المحاكم والسجون. وبدأ في الاستماع إلى السجناء المقربين من لوران باجبو الذين اعتقلوا في ابريل 2011 واتهموا بارتكاب جرائم اقتصادية وسفك الدماء. ومن ناحية أخرى، تأجلت جلسة إقرار التهم الموجهة من قبل المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السابق المعتقل في لاهاي ، والتي كانت محددة أصلا في 18 يونيو 2012، إلى 13 أغسطس 2012 وذلك بناء على طلب محاميه.

113. سجل الوضع الأمني في كوت ديفوار تحسنا واضحا خلال النصف الأول من 2012. غير أنه لاتزال هناك صعوبات قائمة ، ولاسيما في غرب البلاد ، على الحدود الإيفوارية

الليبيرية. وهكذا، أسفر هجوم شنته عناصر مسلحة عن سقوط نحو خمسة عشر من الضحايا من بينهم سبعة من قوات حفظ السلام النيجيرية. واتخذت الحكومة تدابير لمواجهة هذا الموقف. والواقع، أن الوضع الإنساني لايزال هشا في غرب البلاد. غير أن هناك انخفاضا كبيرا في تواجد النازحين داخليا في المواقع والأسر المضيفة حيث تراجع عددهم من 000ر186 في أكتوبر 2011 إلى نحو 000ر80 في نهاية مايو 2012. وبالتوازي، شجعت الاتفاقات الثلاثية الموقعة بين كوت ديفوار وبلدان الاستقبال ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عودة اللاجئين الذين يقدر عددهم بما يزيد على 000ر150 شخص. ومن بين اللاجئين البالغ عددهم 000ر95 الذين مازالوا يعيشون في المنفى في البلدان المجاورة، تعتزم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إعادة نحو 000ر50 منهم من ليبيريا خلال السنة المالية 2012.

114. سعيا إلى تحديد الاستراتيجية الوطنية في مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الادماج وإصلاح القطاع الأمني، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما في 6 ابريل 2012 بشأن إنشاء فريق العمل المعني بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الادماج ومهامه وتشكيله وسير عمله. ويتألف فريق العمل ، الذي يوجد أمامه 90 يوما لتقديم استنتاجاته، بصفة خاصة من لجنة توجيه ومتابعة ولجنة علمية يشارك فيها الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

115. قد يرحب المؤتمر باستمرار التطور الإيجابي للوضع في كوت ديفوار، حيث يهيئ اقتصادها فرصا جيدة للنمو بفضل الآثار المتظافرة لانتعاش النشاط الداخلي وتخفيف عبء الديون الذي سوف يتبع قريبا توصل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى نقطة الانتهاء، وهو ما حدث في نهاية يونيو 2012. فضلا عن ذلك، قد يلاحظ المؤتمر مع الارتياح المساهمة النشطة لكوت ديفوار في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إقليم غرب أفريقيا ، عقب انتخاب الرئيس ألاسان واتارا رئيسا حاليا للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأخيرا، قد يوجه المؤتمر نداءً إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي

ككل لمواصلة دعم الجهود المبذولة حاليا.

م)- ليبيريا

116. في أعقاب انتخابات نوفمبر/ديسمبر 2011 ، التي فازت بها الرئيسة إلين جونسون-سيرليف، تواصلت الجهود نحو توطيد أركان السلام في البلاد وانتعاشها الاقتصادي والاجتماعي. وعلى مدى الشهور الماضية، أجرت الحكومة سلسلة من المشاورات مع المواطنين الليبيريين بشأن برنامجها المقترح لرؤية 2030 المتوسطة إلى الطويلة الأجل الذي يعتزم جعل ليبيريا دولة متوسطة الدخل بحلول ذلك العام.

117. ظل الوضع الأمني الداخلي هادئا بإستثناء تقارير أفادت بوقوع بعض أعمال السلب البسيطة التي كثيرا ما تجذب انتباه الجماهير بشأن مجرمين مشتبه فيهم. وتجدر الإشارة أيضا إلى التحديات المتعلقة بالأمن الإقليمي مع الظهور المزعوم لعمليات الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات عبر حدود اتحاد نهر مانو الذى تعتبر ليبيريا عضواً فيه. وعلى هذه الخلفية، قام عدد من وفود الأمم المتحدة بزيارة البلاد فيما بين فبراير ومايو 2012 لتقييم الوضع على أرض الواقع في إطار الخفض التدريجي لقوات بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيريا وتسليم المسؤوليات الأمنية إلى حكومة ليبيريا. ومن المتوقع أن يضطلع الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور رئيسي بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات. وعلى الصعيد الإنساني، استقر وضع اللاجئين إلى حد كبير، حيث تقوم السلطات الليبيرية والإيفوارية جنبا إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتسهيل عودة اللاجئين الإيفواريين إلى بلادهم. كذلك، فإنه استنادا إلى شرط التوقف الذي استشهدت به الرئيسة جونسون-سيرليف بخصوص وضع اللاجئين الليبيريين، ستتوقف استفادة جميع الليبيريين من هذا الوضع بعد يونيو 2012.

118. مازال الوضع في ليبيريا ككل يتطور تطورا إيجابيا. وقد يرغب المؤتمر في التعبير

مجددا عن تقديره لليبيريا حكومة وشعبا على ما حققته من انجازات كبيرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمؤتمر التركيز مجددا على ضرورة استمرار التزام ودعم الجهات الفاعلة في سبيل توطيد السلام والتنمية في البلاد.

ن) جمهورية غينيا

119. لايزال التحدي الرئيسي يتمثل في تنظيم الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر أن تجري بعد ستة شهور من الانتخابات الرئاسية لتسجيل نهاية المرحلة الانتقالية. ونظرا لعدم التوصل إلى توافق بين العناصر الفاعلة السياسية بخصوص تشكيل اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة وجوانب أخرى ذات صلة، لم يتسن اجتياز هذه المرحلة الرئيسية. ولم يسفر الأمل الذي أثاره الحوار السياسي في فبراير 2012 عن تحقيق النتائج المتوخاة. وفي حين أن المعارضة المتجمعة ضمن الأحزاب السياسية الجماعية لاستكمال المرحلة الانتقالية والتحالف من أجل الديمقراطية والتقدم تحرص على تلبية مطالبها بخصوص الخلاف المشار إليه آنفا، تعرب الرئاسة والحكومة عن عدم رغبتهما في التدخل في سير عمل مؤسسة مستقلة من قبيل اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة.

120. وفي هذا السياق، يمكن للمؤتمر حث العناصر الفاعلة السياسية على حل خلافاتها من خلال الحوار والتشاور فيما بينها بغية التوصل إلى إدارة توافقية للعملية الانتخابية وإجراء الانتخابات التشريعية في أقرب فرصة ممكنة. وفي الوقت نفسه، تنبغي مواصلة بذل الجهود من أجل القيام، لدى المجتمع الدولي، بحشد كل الدعم اللازم لجهود إنعاش الاقتصاد وتدعيم التقدم المحرز حتى الآن.

س) غينيا بيساو

121. في بداية عام 2012، كان عدد من الدلائل يشير إلى أن غينيا بيساو بدأت تندرج ضمن قوة دفع مشجعة. ودعما لهذه الجهود، نظم رئيس المفوضية في 30 يناير 2012، على هامش المؤتمر الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد، اجتماعا

للتضامن يهدف إلى توعية الدول الأعضاء والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف باحتياجات البلاد.

122. أجريت الجولة الأولي من الانتخابات الرئاسية المبكرة في 18 مارس 2012 عقب وفاة الرئيس مالام باكاي سانها في 9 يناير 2012. وكان من المقرر أن يتنافس في الجولة الثانية، التي كانت ستجري في 29 ابريل 2012، كل من كارلوس جوميز الابن من الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وكومبا يالا من حزب التجديد الاجتماعي. وعلى اثر الخلاف الناشئ عقب إعلان نتيجة الانتخابات، وصلت العملية الانتخابية إلى طريق مسدود ليحجبها بعد ذلك الجدل الدائر بين بعض السلطات السياسية والقيادة العسكرية بصدد وجود البعثة الأنجولية للمساعدة العسكرية والأمنية في غينيا بيساو، وأنشطتها، وولايتها. وفي 12 ابريل 2012، استولت مجموعة من كبار الضباط – أعلنت انتماءها إلى "قيادة عسكرية" –على مقاليد السلطة، وذلك قبل سبعة عشر يوما فقط من الجولة الثانية.

123. أدان كل من رئيس المفوضية ومجلس السلم والأمن الانقلاب بشدة. كما أدانته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعديد من الشركاء الدوليين. وقرر مجلس السلم والأمن، على وجه الخصوص، تعليق مشاركة غينيا بيساو في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي إلى حين إعادة النظام الدستوري بصورة فعلية، وأكد دعم الاتحاد الأفريقي لجهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وركز على ضرورة التشاور المستمر بين جميع العناصر الفاعلة الدولية ذات الصلة، ومن بينها مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، لتسهيل اتباع نهج منسق للأزمة ولسبل ووسائل تسويتها على نحو سريع.

124. تطبيقا لنتائج القمة الاستثنائية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في داكار، السنغال، في 3 مايو 2012، تم تجديد هيئة مكتب الجمعية الوطنية الشعبية. وتولي السيد مانويل سريفو نهامادجو، الذي كان يشغل منصب رئيس الجمعية بالإنابة،

منصب رئيس الجمهورية الانتقالية منذ 10 مايو، وفقا للمادة 71 من الدستور. وأصبح السيد بريما سوري دجالو ، الذي كان نائبا للرئيس بالإنابة، يشغل الآن منصب الرئاسة. وفي 22 مايو 2012، وعلى إثر مشاورات، شكلت حكومة جديدة يرأسها السيد روي دوارتي دو باروس، وتضم الأطراف الموقعة على "عهد المرحلة الانتقالية"، باستثناء بعض الأحزاب السياسية ومن بينها الحزب الأفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، حتى ولو كانت بعض مكوناته قد أدمجت في المؤسسات الانتقالية. وتتمثل مهام الحكومة الرئيسية في تنفيذ إصلاحات القضاء، وقطاع الدفاع والأمن، والإدارة العامة ولكن أيضا تعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد. وستختتم الفترة الانتقالية– التي لن تتجاوز إثنى عشر شهرا– بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية. وفي الوقت نفسه، قامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنشر بعثة لدعم العملية الانتقالية، حلت محل بعثة "ميسانج" التي استكملت انسحابها في 9 يونيو 2012.

125. في الختام، قد يذّكر المؤتمر بالموقف المبدئي للاتحاد الأفريقي بشأن رفضه التام للتغييرات غير الدستورية للحكومات وضرورة وضع حد نهائي للتدخلات المتكررة من جانب جيش غينيا بيساو في العملية السياسية. وفي هذا الخصوص، قد يؤكد المؤتمر مجددا دعم الاتحاد الأفريقي لجهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وتشجيع التشاور المستمر بين مختلف العناصر الفاعلة الدولية المعنية لتسهيل التوصل إلى نهج منسق للموقف السائد في غينيا بيساو. ومفوضية الاتحاد الأفريقي على اتصال مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية ومنظومة الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

ع) مالي

126. منذ انعقاد الدورة العادية الأخيرة للمؤتمر، تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل ولاسيما في مالي إلى حد كبير. ويذكر المؤتمر أنه قبل بضعة أيام من عقد قمته في

يناير 2012، قام متمردو *الحركة الوطنية لتحرير أزادواد* ، التي تتكون أساسا من مقاتلين قدامى في جيش القذافي مدججين بالسلاح ، بشن هجمات ضد بلدات واقعة في شمال مالي. وكان المؤتمر قد أدان وقتئذ تلك الهجمات.

127. استغلت مجموعات مسلحة وإرهابية أخرى، وهي بالتحديد أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحركة الوطنية لتحرير أزاواد، الفوضى الناجمة عن الانقلاب الذي وقع في 22 مارس 2012 ، لكي تسيطر على شمال مالي (2/3 أراضي البلاد). وفي 5 ابريل 2012، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزاواد استقلال هذا الجزء من مالي تحت اسم *أزاواد*. وبعد محاولة الاندماج، انتهى الأمر بالجماعات الإرهابية والمسلحة– أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في بلاد المغرب الإسلامي من جهة، وقوات الحركة الوطنية لتحرير أزاواد من جهة أخرى– إلى المواجهة في تومبكتو وجاو. وطردت الحركة الوطنية لتحرير أزاواد بصورة نهائية من جاو التي أصبحت، شأنها في ذلك شأن تومبكتو– تخضع اليوم للسيطرة الكاملة للجماعات المتطرفة والإرهابية والإجرامية. ويبعث الوضع الإنساني وحقوق الإنسان على القلق. يضاف إلى ذلك الأعمال الإجرامية وغير المقبولة لتدمير التراث الثقافي والروحي الغني لهاتين المدينتين الأسطوريتين في منطقة الساحل.

128. تذرع القائمون بالانقلاب في 22 مارس 2012 والذين أسفر فعلهم عن التعجيل ، كما ذكر أعلاه، بفقدان مواقع جيش مالي في شمال البلاد، بالتطور المثير للقلق فعلا على أرض الواقع والظروف المزرية التي وجد فيها جيش مالي لكي يستولوا على الحكم. وشكلوا بعد ذلك "مجلسا وطنيا لاستعادة الديمقراطية وإعادة الدولة" ، حدد لنفسه كهدف إعادة تنظيم القوات المسلحة والأمن لاستعادة شمال البلاد وإجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة.

129. اتخذ الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، عددا من المبادرات لمواجهة هذه الأزمة المزدوجة،

وأدانوا الهجمات التي ارتكبت في شمال البلاد والانقلاب الذي وقع، في نفس الوقت الذي أكدوا فيه مجددا تمسكهم بالوحدة الوطنية ووحدة وسلامة أراضي مالي. وتطبيقا لأحكام الاتفاق الإطاري الموقع في 6 ابريل 2012 بين ممثل وسيط المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقائد المجلس العسكري الحاكم، تقلد السيد ديونكوندا تراوري منصب الرئيس بالإنابة، عيّن رئيس وزراء انتقالي ممثلا في شخص الشيخ موديبو ديارا الذي قام بعد ذلك بتشكيل حكومة.

130. على الرغم من هذا التقدم، فإن المؤسسات التي أنشئت في إطار عملية استعادة النظام الدستوري لاتزال هشة للغاية بسبب التدخل المستمر من جانب القائمين بالانقلاب في العملية السياسية، الأمر الذي يعوق عملها. ويعد نشاط المؤيدين المدنيين للطغمة العسكرية والاعتداء الجسدي الذى تعرض له الرئيس بالإنابة في 21 مايو 2012 من الأمثلة المأسوية على ميوعة الوضع.

131. وعقد في هذا السياق في أبيدجان، في 7 يونيو 2012، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم والمتابعة التي شكلها مجلس السلم والأمن في 20 مارس 2012 بمشاركة العديد من الشركاء الدوليين. وأكد الاجتماع مجددا ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتمكين مؤسسات المرحلة الانتقالية من الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل، وفي أمان، ودون تدخل من المجلس العسكري الحاكم ومؤيديه من المدنيين. وطلب سرعة تحديد هوية جميع مرتكبي حادث الهجوم على الرئيس بالإنابة والمحرضين عليه وتقديمهم للعدالة، وطالب بحل المجلس العسكري فورا وانسحابه تماما من إدارة المرحلة الانتقالية محذرا العناصر العسكرية والمدنية المعنية من خطر فرض عقوبات عليها، وطلب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين المسؤولين عن المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، شجع الاجتماع العناصر الفاعلة في مالي على بدء حوار وطني يفضي إلى تشكيل حكومة شاملة وأكثر تمثيلا. واتخذت

قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في ياموسوكرو في 29 يونيو 2012، قرارات في نفس هذا الاتجاه.

132. أعرب الاجتماع ال323 الذي عقده مجلس السلم والأمن في نيويورك في 12 يونيو 2012، بعد تصديقه على نتائج اجتماع أبيدجان، عن تأييده الكامل لجميع الجهود الرامية إلى المعالجة، بالوسائل السلمية، لأسباب عمليات التمرد المتكررة في شمال مالي والحوار مع المجموعات المالية التي تتعهد بالتفاوض على أساس المبادئ التالية: الاحترام الدقيق للوحدة الوطنية ولوحدة وسلامة أراضي مالي، ورفض اللجوء إلى العصيان المسلح ورفض إقامة أية علاقة مع الشبكات الإرهابية والإجرامية. وأجاز مجلس السلم والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تضع بالتعاون، عند الاقتضاء، مع البلدان المحورية التالية: الجزائر وموريتانيا والنيجر، الترتيبات الأمنية والعسكرية اللازمة من أجل تحقيق الأهداف التالية: (1)تأمين مؤسسات المرحلة الانتقالية؛ (2) إعادة هيكلة وإعادة تنظيم قوات الأمن والدفاع في مالي؛ (3) إعادة بسط سلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلاد ومكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية. وردا على طلبات التوضيح المقدمة من مجلس الأمن وسعيا إلى تمكينه من النظر في طلب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يدعمه الاتحاد الأفريقي، ينبغي للمنظمتين، بالتعاون مع بلدان الإقليم والأمم المتحدة وشركاء آخرين، استكمال الولاية ومفهوم العمليات والوثائق الأخرى ذات الصلة بالعملية المقترحة.

133. كانت هذه المسألة موضع تبادل لوجهات النظر خلال الاجتماع التشاوري السادس الذي عقد بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن في نيويورك في 13 يونيو 2012، وكذلك خلال التفاعل بين مجلس الأمن ووفد من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في نيويورك أيضا، في 15 يونيو 2012. وامتدادا لمقرر مجلس السلم والأمن، تعمل المفوضية– بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأطراف معنية أخرى، على إعداد مفهوم استراتيجي يتمحور، بشكل شامل، حول التدابير السياسية والأمنية

والعسكرية المزمع اتخاذها لتسريع الأزمة في مالي.

134. لاشك أن الوضع في مالي وتداعياته الإقليمية يشكل واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار في القارة. فالمبادئ التي ينطوي عليها، وهي احترام الوحدة الوطنية ووحدة وسلامة أراضي مالي، ونبذ الإرهاب، واللجوء إلى العصيان المسلح لدعم مطالب سياسية– والتي تشكل الاستهانة بها تهديدا خطيرا لعمليات التحول الديمقراطي الجارية حاليا في القارة– ورفض التغييرات غير الدستورية، إنما تشكل تحديات بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومن هنا تأتي ضرورة التعبئة القارية من أجل التصدي لهذه التحديات.

135. بناء على ذلك، فقد يؤكد المؤتمر مجددا موقف الاتحاد الأفريقي المبدئي من مختلف جوانب أزمة مالي ولاسيما التزامه – بالتعاون الوثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الأساسية وبدعم من الشركاء الدوليين، بأن يعمل كل ما في وسعه من أجل المساعدة في إعادة بسط سلطة الدولة على شمال مالي فضلا عن إعادة النظام الدستوري بشكل فعلي. وفيما يتصل بهذه النقطة الأخيرة، فمن المفهوم أنه ينبغي بالضرورة توسيع نطاق الحكومة الحالية لتشمل مختلف القوي السياسية في مالي ومن ثم تكون لها الشرعية اللازمة للتصدي – بمزيد من النجاح– للتحديات الخطيرة التي تواجه مالي. وقد يؤكد المؤتمر أيضا دعم الاتحاد الأفريقي لجهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك الوساطة التي يقوم بها فخامة السيد بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو.

136. بالنظر إلى تشابك الأزمة في مالي وتحدياتها ، والتي سوف تؤثر نتائجها على القارة برمتها، فلابد لجميع بلدان الإقليم من الاستمرار في العمل معا بشكل وثيق. وفي هذا الخصوص، تعد مختلف المقررات التي اتخذها مجلس السلم والأمن بشأن ضرورة تضافر الجهود وتنسيق المبادرات سعيا إلى ايجاد حل للأزمة في مالي أكثر أهمية من أى وقت مضى. والأهم من ذلك، أنها ستسهل تعبئة مساعدة الشركاء الدوليين، ولاسيما

الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها أفريقيا لنفسها.

137. عموما، يتعلق الأمر بالعمل، على المدى البعيد وعلى نحو شامل ، من أجل تسوية المشاكل المتعددة الأبعاد التي تؤثر على منطقة الساحل. وتوفر الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في باماكو في 20 مارس 2012 أساسا مناسبا للقيام بعمل إقليمي وقاري يكون على مستوى التحديات. وقد يطلب المؤتمر من جميع العناصر الفاعلة المعنية إدراج عملها ضمن هذا الإطار.

ف) تونس

138. لاتزال العملية الانتقالية مستمرة في تونس. وامتدادا للانتخابات التي جرت في 23 أكتوبر 2011 والتي أتاحت تشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية والحكومة المؤقتة، لاتزال الجهود مستمرة بوجه خاص من أجل صياغة دستور جديد والتحضير لإجراء انتخابات عامة لإنهاء المرحلة الانتقالية واستقرار الاقتصاد .

139. شكلت الجمعية الوطنية التأسيسية ست لجان دستورية مكلفة بصياغة الفصول المختلفة للدستور القادم. ويتم بث اجتماعات الجمعية الوطنية التأسيسية على شاشة التليفزيون الحكومي وجلساتها مفتوحة أمام الجمهور. ومن المقرر أن يكون الدستور الجديد جاهزا في موعد أقصاه 23 أكتوبر 2012. وبعد اعتماده، سيتم إعداد جدول زمني لإجراء الانتخابات العامة في 2013. ومن جانبها، أجرت الحكومة إصلاحات كبيرة في قطاعات الاقتصاد، والخدمات الاجتماعية، والأمن، والقضاء، ووسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجري هذه الأعمال في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة تتسم بتصاعد المطالب الاجتماعية.

140. في إطار دعم الاتحاد الأفريقي للعملية الانتقالية، نظمت هيئة الحكماء التابعة للاتحاد الأفريقي ورشة عمل في تونس يومي 23 و24 ابريل 2012 حول موضوع "تعزيز الحكم السياسي من أجل السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا". وأتاحت ورشة العمل، التي

شارك في جلساتها التفاعلية أكبر الشخصيات في الدولة بما في ذلك الرئيس منصف مرزوقي، الفرصة لتبادل مثمر للآراء بخصوص المرحلة الانتقالية الجارية والتحديات المرتبطة بالانتقال من نظام استبدادي إلى مؤسسات ديمقراطية.

141. قد يعرب المؤتمر مجددا عن دعم الاتحاد الأفريقي للعملية الانتقالية الجارية ويحث العناصر الفاعلة التونسية على المثابرة في جهودها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاستجابة للآمال التي تولدت عن الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 2010/يناير 2011. ويعد دعم المجتمع الدولي لجهود تحقيق استقرار الاقتصاد حاسما أيضا.

ص) مصر

142. بعد الاستفتاء الدستوري الذي أجري في 19 مارس 2011 وانتخاب أعضاء مجلس النواب (مجلس الشعب) في البرلمان في فترة ما بين نوفمبر 2011 ويناير 2012، واصلت مصر تحقيق تقدم مطرد نحو إكمال الفترة الانتقالية على الرغم من التحديات التي تواجهها. فاعتبارا من 29 يناير 2011 إلى 11 مارس 2012، انتخب المصريون الجمعية الوطنية اي المجلس الأعلى (مجلس الشورى)، خلال الفترتين للبرلمان قوامه 270 عضوًا. وبعد افتتاحه، شكّل هذا البرلمان في مارس 2012، لجنة مكونة من 100 عضو لصياغة دستور جديد للبلاد. غير أن اللجنة المذكورة حلت في أبريل 2012 بتوافق الفاعلين السياسيين في اعقاب اختلافات حول تشكيلها . ويجدر بالذكر أنه في وقت إعداد هذا التقرير لم تشكل لجنة جديدة لتحل محلها.

143. في يومي 23 و24 مايو 2012، توجه المصريون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس من بين 13 مرشحا. لقد شهدت الجولة الثانية التي أجريت يومي 16 و17 يونيو 2012، مشاركة الدكتور/محمد مرسي مرشحًا عن حزب الحرية والعدالة يخوض المعركة الانتخابية ضد المشير الجوي، أحمد شفيق. في 24 يونيو 2012، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية عن فوز الدكتور مرسي بمجموعة من الأصوات

الانتخابية تصل إلى 230,131 13، (51,73%) مقابل 12,347,380 (48,27%) لمنافسه .وفي بيان صحفي صدر عقب الجولة الثانية، هنّا رئيس المفوضية الفائز بحرارة وكذلك الشعب المصري على هذا الانجاز الكبير. أدى فخامة الرئيس مرسي اليمين الدستورية رسميًّا. في 30 يونيو 2012 وكان مناسبة للاحتفال بالتسليم الرسمي للسلطة التنفيذية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الرئيس المدني المنتخب رسميًّا وفي غضون ذلك، قضت المحكمة الدستورية العليا أن انتخاب بعض أعضاء مجلس النواب كان معيبا وأدى ذلك إلى حل البرلمان برمته واعتمدت المحكمة الإعلان الدستوري المكمل في 17 يونيو 2012 الذي منح المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطات مهمة حتى انتخاب برلمان جديد .

144. يرغب المؤتمر في الترحيب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في مصر وتشجيع جميع أصحاب المصلحة المصريين على مواصلة هذه المسيرة بغية الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب المصري . ومن الأهمية بمكان كذلك أن يمد المجتمع الدولي يد العون اللازم لمساعدة مصر على التصدي بفعالية للتحديات الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم تسهيل توطيد السلم الذي تم تحقيقه حتى الآن .

ق) <u>ليبيا:</u>

145. استجد عدد من التطورات الإيجابية في ليبيا خلال الفترة قيد البحث ومن أهمهما الاستعدادات الجارية للقيام في جميع أرجاء البلاد في 7 يوليو 2012 بانتخاب مؤتمر وطني عام يحل محل المجلس الانتقالي الوطني الحالي. وسيقوم المؤتمر المذكور بتعيين رئيس للوزراء ويقترح أسماء أعضاء مجلس الوزراء. كما يعين المؤتمر الوطني هيئة مكونة من 60 عضواً مسؤولة عن صياغة دستور جديد لليبيا ويوافق على المشروع بأغلبية الثلثين قبل طرحه لاستفتاء وطني. ويعتبر الاقبال الكبير من الناخبين المسجلين للانتخابات البالغ عددهم (2.7 مليون من بين 3.4 من الناخبين المؤهلين) أمرًا مشجّعاً للغاية.

146. تستمر الجهود المبذولة نحو إصلاح قطاع الأمن والتركيز على الاندماج داخل صفوف الجيش الوطني وقوات الأمن التابعة لمختلف فئات المليشيات وكذلك نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين . بالرغم من ذلك كله ، ما زال البلد يواجه تحديات هائلة كما يتجلى في المناوشات التي سجلت خلال الفترة قيد البحث بما في ذلك أعمال العنف الطائفي. يجب الاشادة بالجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة هذه المشاكل. وأخيرًا ، يجدر بالذكر المؤتمر الوزاري الذي عقد، بمبادرة من الحكومة الليبية، حول أمن الحدود في طرابلس يومي 11 و12 مارس 2012 الذي صدرت عنه توصيات مهمة وشارك فيه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي .

147. تمشيا مع البيان الختامي لمجلس السلم والأمن الصادر في 20 أكتوبر 2011، قد بدأت المفوضية تفعيل مكتب اتصال الاتحاد الأفريقي في طرابلس برئاسة السيد/ منذر رزقي من تونس. لقد كلف المكتب بدعم العملية الانتقالية والعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من شركاء الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع. ويتفاعل المكتب بصورة وثيقة مع السلطات الليبية وأصحاب المصلحة الآخرين.

148. قد يود المؤتمر أن يكرر دعم الاتحاد الأفريقي للعملية الانتقالية الجارية في ليبيا وأن يشجع أصحاب المصلحة الليبيين على الاّ يدخروا جهدا في ضمان استكمالها بنجاح. وقد يود المؤتمر كذلك أن يؤكد على ضرورة استمرار التعاون بين ليبيا وجيرانها لمعالجة التحديات الأمنية المشتركة.

<u>الصحراء الغربية:</u>

149. لم يتحقق تقدم جذري في التغلب على حالة الجمود في عملية السلام الجارية في الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي للصحراء الغربية . كما يذكر المؤتمر أنه بعد تقديم الطرفين اقتراحاتهما المتنافسة بشأن إيجاد حلّ للنزاع، قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة في أبريل 2007 التكليف بإجراء مفاوضات مباشرة بينهما بدون شروط

مسبقة بغية تحقيق حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان يضمن تقرير المصير للشعب الصحراوي في سياق ترتيبات تتناسب مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، أجريت أربع جولات من المفاوضات المباشرة وتسع محادثات غير رسمية دون أن يحقق أي منها نجاح .

150. في تقريره إلى مجلس الأمن في 11 ابريل 2012، كرر الأمين العام للأمم المتحدة ان جهود الوساطة التي يضطلع بها كريستوفر روس مبعوثه الخاص استمرت دون ان تحقق نتيجة " حيث لم يكن اي من الطرفين مستعدًّا ليقبل اقتراح الطرف الآخر باعتباره الأساس الوحيد للمفاوضات" وقد جدّد مجلس الأمن من جانبه ، بموجب القرار رقم 2004(2012) ، الصادر في 24 أبريل 2012 مهام بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 30 أبريل 2013، داعيا الطرفين ، كما فعل في مناسبات عديدة في السابق ، إلى التعاون مع جهود الوساطة لحل النزاع. لقد أصبح الوضع أكثر تعقيدا بسبب ما أعلنته المملكة المغربية أنها لم تعد لديه ثقة في وساطة السفير كريستوفر روس وكانت تتهمه بانتهاج " سلوك متحيز" بالرغم من كونه وكيل الأمين العام. وفي نفس الوقت أعرب بعض الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن عن ثقتها في السفير ودعمها لجهود الوساطة . وفي غضون ذلك، ظلت تتردد شكاوى تتعلق بانتهاك حقوق الانسان في الاقليم بصورة مطردة مع حجج تدل على وقوع مواجهات في بعض الأحيان بين النشطاء المطالبين بتقرير المصير في الصحراء الغربية وقوات الأمن المغربية .

151. في ضوء ما تم ذكره حتى الآن، قد يود المؤتمر أن يجدد مناشدة الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن اتخاذ نهج أكثر استباقية للنزاع . وفي معرض قيامه بذلك، يتعين على مجلس الأمن السعي لخلق ظروفٍ تمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقوقه في تقرير المصير و تمشيّا مع الشرعية الدولية والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي بما في ذلك خطة العمل التي اعتمدتها الدورة الخاصة لمؤتمر رؤساء

الدول والحكومات حول أوضاع النزاع في أفريقيا في 31 أغسطس 2009 .

2) المسائل المواضيعية ذات الصلة

أ) <u>إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع/اطلاق مبادرة التضامن الأفريقي:</u>

152. في مقرره الرقم (ASSEMBLY/AU/DEC.408(XVIII، أكّد المؤتمر على ضرورة تجديد الجهود من أجل إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع ، رحّب بالخطوات التي تتخذها المفوضية نحو إطلاق مبادرة التضامن الأفريقي لدعم الدول الأعضاء الخارجة من النزاعات .

153. كما يذكر المؤتمر أنه في دورته العادية التاسعة المنعقدة في بانجول، جامبيا في يونيو 2006، اعتمد المجلس التنفيذي إطار السياسة حول إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع لتكون بمثابة دليل لوضع سياسات واستراتيجيات شاملة لتوطيد السلام ، تعزيز التنمية المستدامة وتمهيد الطريق للنمو والتجدد في البلدان والأقاليم الخارجة من النزاعات والهدف هو تحسين دقة التوقيت والفعالية وتنسيق الأنشطة في البلدان الخارجة من النزاعات وإرساء أسس للعدالة الاجتماعية والسلم الدائم تمشيا مع رؤية أفريقيا للتجدد والنمو. ترتكز هذه السياسة على المبادئ الأساسية الخمسة التي تشكل الحد الأدنى من القيم الأساسية والمعايير التي تحث على العمل عبر جميع الأنشطة والبرامج الخاصة بإعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع. وتللك القيم والمعايير هي، القيادة الأفريقية ، الملكية الوطنية والمحلية ، الشمولية . المساواة وعدم التمييز .

154. منذ اعتماد هذه السياسة، قد بُذلت جهود متواصلة من قبل المفوضية لتنفيذها. إن إحدى النواحي التي كانت المفوضية نشطة جدا فيها هي البعثات التقييمية المتعددة الاختصاصات بقيادة الاتحاد الأفريقي إلى البلدان الخارجة من النزاعات . قام الاتحاد الأفريقي بمهام إلى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى (أبريل 2006) سيراليون وليبيريا

(فبراير 2009)، جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي (يناير–فبراير 2010)، السودان، بما في ذلك جنوب السودان (من مارس إلى أبريل 2011) و كوت ديفوار (نوفمبر 2011) قدمت البعثات التقييمية المذكورة توصيات مفصلة حول أفضل طريقة يستطيع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء من خلالها مساعدة البلدان المعنية في مجال إعادة الاعمار لفترة ما بعد النزاعات .

155. يجدر بالذكر أن القصد من هذه البعثات التقييمية هو تمهيد الطريق أمام إطلاق مبادرة التضامن الأفريقي من أجل حشد الموارد داخل افريقيا لدعم إعادة الاعمار لفترة ما بعد النزاعات في البلدان المشار إليها آنفًا . سوف يتم إطلاق مبادرة التضامن الأفريقي بعقد مؤتمرٍ للتضامن لبدء العملية. وكانت الاستجابة الاجمالية للعملية من المسؤولين الحكوميين والشركاء للمبادرة إيجابية ومشجعة للغاية وكان ينظر إليها على أنها مبادرة تأتي في الوقت المناسب وأنها ستساعد بصورة جوهرية في تحريك القارة إلى مستوى أعلى من التعاون من أجل التنمية والتقدم والثقة .

156. يعكس النهج المفاهيمي والتنظيمي لمبادرة التضامن الأفريقي عددا من الأبعاد الابتكارية . بينما تسعى معظم المؤتمرات المانحة إلى التركيز في المقام الأول على تعهدات مالية ، سيهدف مؤتمر التضامن الأفريقي كذلك إلى تعبئة المساهمات العينية ، تقاسم المعارف، أفضل الممارسات وبناء القدرات وفي المقام الثاني إلى تشجيع وتحفيز وتمكين الدول من البدء في تقديم مساعدات متبادلة بصورة منتظمة إلى البلدان الشقيقة . وأخيرًا، ستوفر المبادرة فرصة سانحة لتوليد أفكارٍ إضافية وخارجية لمواجهة تحديات إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع فضلاً عن المساهمة نحو تحقيق إحساس متجدد بالتعاون الملح لتعزيز حلول أفريقية بينية لمسألة إعادة الاعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات من خلال إشراك القطاع الخاص في العملية بصورة فعالة . نظرًا لأبعادها الواسعة، تتوفر لدى مبادرة التضامن الأفريقي إمكانيات لتعزيز الاعتماد الذاتي والتكامل الاقليمي والنموذج الجديد المتمثل في

"تقديم أفريقيا مساعدة لأفريقيا".

157. يتوقع أن يتم إطلاق مبادرة التضامن الأفريقي على هامش مؤتمر قمة الأفريقي المنعقد حاليا وقد يود المؤتمر التأكيد على أهمية عملية مبادرة التضامن الأفريقي وتوجيه المساعدة الضرورية لدعم جهود في فترة ما بعد النزاعات في القارة ويحث المؤتمر الاتحاد الأفريقي في نفس الوقت على تقديم الدعم الكامل لهذه المبادرة الأفريقية .

ب) مشكلة حركات التمرد المسلحة في القارة والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

158. أبرزت التطورات التي شهدتها الأشهر الأخيرة بعضا من أخطر التهديدات التي تواجه الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار. ومن المهم أن نلاحظ هنا تهوين استخدام التمرد المسلح لرفع المطالبات، كما يتضح ذلك من عمل الحركة الوطنية لتحرير أزاواد في شمال مالي وحركة 23 في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

159. على مدى العقدين الماضيين، حققت أفريقيا تقدما ملحوظا في مجال الديمقراطية. وقد أصبح نظام التعدد الحزبي واقعا ملموسا، بينما أصبحت الانتخابات وسيلة لتنظيم المنافسة السياسية وشهدت حرية الصحافة تقدما لا يمكن إنكاره، في حين أن منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور أكثر نشاطا، مما يسهم في تعزيز اليقظة الديمقراطية.

160. في الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن الطريق أمامنا لا يزال طويلا للمضي بأجندة التحول الديموقراطي التي حددها الدول الأعضاء إلى نهايتها. وتعكس أعمال العنف والمنازعات التي تتسم بها المنافسة الانتخابية في القارة والانقلابات العسكرية والمدنية وانتهاك الحريات وغيرها من أوجه القصور تعكس بما فيه الكفاية التحديات التي تواجهنا. وبالتالي هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لتلبية التطلعات الديمقراطية للشعوب الأفريقية والتي لا تعدو كونها امتدادا طبيعيا للنضال ضد الهيمنة الاستعمارية. وعقب الانتفاضات الشعبية التي وقعت في شمال أفريقيا، أعرب الاجتماع الـ275

لمجلس السلم والأمن الذي عقد في 26 أبريل 2011، عن قناعته بضرورة تجديد الدول الأعضاء التزامها بأجندة الاتحاد الأفريقي حول الديمقراطية والحكم. بدأت هيئة الحكما تفكيرا حول هذه القضية يتم تقديم نتائجه الى القمة في الوقت المناسب.

161. في صميم عمليات التحول الديمقراطي في القارة توجد الرغبة في وضع حد لاستخدام العنف للوصول إلى السلطة وإدارة الخلافات في الرأي التي يشهدها أي مجتمع بشكل طبيعي. وعلى هذا الأساس، رفضت منظمة الوحدة الأفريقية وبعدها الاتحاد الأفريقي بشدة الانقلابات العسكرية وغيرها من أشكال التغيير غير الدستوري للحكومات. وفي هذا الصدد، فإن اللجوء إلى التمرد المسلح لتحقيق مطالب سياسية مع وجود أطر مؤسسية، أيا كانت عيوبها، توفر أطرا للتعبير عن مشاغل فئات أو مجموعات محددة، يشكل إنكارا للمؤسسة الديمقراطية. فقد شدد مجلس السلم والأمن في مختلف بياناته حول الوضع في مالي على اقتناعه بأن استخدام العصيان المسلح يشكل تهديدا خطيرا لعملية التحول الديمقراطي في القارة فضلا عن الاستقرار والتنمية في أفريقيا وبالتالي ينبغي محاربته بشدة. طلب المجلس جميع شركاء الاتحاد الأفريقي تقديم دعمهم للموقف المبدئي للاتحاد الأفريقي وبالتالي تشجيع موقف موحد للمجتمع الدولي بأسره في هذا الشأن.

162. يأخذ هذا الوضع بعدا أكثر إثارة للقلق عندما بمطالب انفصالية. فإن احترام سلامة ووحدة أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي يعتبر مندرجاً ضمن أهم المبادئ الأساسية في أفريقيا، كما يدل على ذلك اعتماد إعلان حول احترام حرمة الحدود القائمة عند نيل البلدان الأفريقية استقلالها في يوليو 1964 . وفي إعلانها الرسمي حول الوضع في السودان عقب إجراء الاستفتاء على تقرير المصير لشعب الجنوب، أكدت الدورة العادية الـ16 لمؤتمر الاتحاد على الطابع الاستثنائي للوضع في هذا البلد والذي لا يمس، بأي حال من الأحوال، بالمبدأ المقدس لاحترام الحدود الموروثة عند نيل البلدان الأفريقية الاستقلال.

163. من المهم، في الختام، أن تعيد الدورة الحالية للمؤتمر التأكيد بقوة على رفض استخدام التمرد المسلح والتزام الدول الأعضاء بمواصلة العمل على تعميق العملية الديمقراطية. وتكتسي نفس القدر من الأهمية الحاجة إلى مواصلة الاتحاد الافريقي الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي جميع الدول الأعضاء فيه وكذلك مواصلة مساعي تكامل القارة. إن المبادئ المعنية هنا هي ذات أهمية حيوية لأفريقيا كلها. وبالتالي فإن الدفاع عنها تعتبر مسؤولية قارية تتطلب مساهمة كل دولة من الدول الأعضاء.

سادسا: **الخاتمة**

164. منذ الدورة العادية الأخيرة لمؤتمر الاتحاد، واصل مجلس السلم والأمن والمفوضية والهيئات المختصة الأخرى للاتحاد بذل جهودها لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وإذا كان قد تم إحراز بعض التقدم، فإنه لا يزال هناك العديد من التحديات. وبالتالي، هنا حاجة إلى استنفار أكبر من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل تشجيع حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية إسهاماً في السلم والأمن.

اجتماعات إحاطات لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي من يناير إلى يونيو 2012

الاجتماع الإحاطة /	التاريخ	جدول الأعمال	البيان / النتائج الأخرى	وثائق العمل
ال308	16 يناير 2012	وضع المفاوضات بين السودان وجنوب السودان	**بيان صحفي رقم PSC/PR/BR.(CCCVIII)**	
ال309	25 يناير 2012	إحاطة حول مداولات اجتماعات مجلس الأمن للأمم المتحدة حول الصومال والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة	**البيان رقم PSC/PR/COMM. (CCCIX)**	
ال310	14 فبراير 2012	وضع المفاوضات بين السودان وجنوب السودان	**البيان رقم PSC/PR/COMM(CCCX)**	تقرير رئيس المفوضية عن المفاوضات بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بشأن المسائل العالقة بالنسبة لترتيبات فترة ما بعد الانفصال **PSC/PR/2.(CCCX)**
ال311 H	16 فبراير 2012	1) إحاطة من إدارة الشؤون السياسية حول مراقبة الانتخابات في القارة 2) إحاطة بشأن مؤتمر لندن القادم حول الصومال	**بيان صحفي رقم PSC/PR/BR.1(CCCXI)** PRESS STATEMENT **PSC/PR/BR.2(CCCXI)**	

ال312	8 مارس 2012	إحاطة عن مؤتمر لندن القادم حول الصومال	**بيان صحفي رقم PSC/PR/BR(CCCXII)**	
ال313	19 مارس 2012	الاجتماع التحضيري للجنة الأركان العسكرية		
ال314		1. الوضع في منطقة الساحل 2. الوضع في الجزء الشمالي من مالي	**إعلان رقم PSC/MIN/DECL(CCCXIV)** **بيان رقم PSC/MIN/COMM.(CCCXIV)**	تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في منطقة الساحل رقم **PSC/MIN/3 (CCCXIV)**
ال315	23 مارس 2012	الوضع في مالي	**بيان رقم PSC/PR/COMM(CCCXV)**	
ال316	3 ابريل 2012	الوضع في مالي	COMMUNIQUE **PSC/PR/COMM(CCCXVI)**	
ال317	12 أبريل 2012	1) إحاطة عن مراقبة الانتخابات في القارة 2) إحاطة عن تصعيد النزاع المسلح على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان 3) إحاطة عن تطورات الوضع في مالي	PRESS STATEMENT **PSC/PR/BR/1.(CCCXVII)** **بيان صحفي رقم PSC/PR/BR/2.(CCCXVII)** **بيان صحفي رقم PSC/PR/BR/3.(CCCXVII)**	

ال318	17 أيريل 2012	الوضع في غينيا بيساو	**البيان رقم PSC/PR/COMM(CCCXVIII)**	
ال319	24أبريل 2012	1) الوضع في غينيا بيساو 2) الوضع في مالي 3) الوضع بين السودان وجنوب السودان	**البيان رقم PSC/MIN/COMM/1.(CCCXIX)** **البيان رقم PSC/MIN/COMM/2.(CCCXIX)** **البيان** E **PSC/MIN/COMM/3.(CCCXIX)**	تقرير رئيس المفوضية عن الأوضاع في كل من غينيا بيساو ومالي وبين السودان وجنوب السودان رقم **PSC/MIN/3 (CCXIX)**
ال320	18 مايو 2012	التحضير للاجتماع التشاوري المشترك بين مجلس السلم والامن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأوروبي (في بروكسل 29-30 مايو 2012)		
ال321		1) تجديد التفويض لمبادرة التعاون الاقليمي ضد جيش الرب للمقاومة 2) مواصلة التحضير للاجتماع التشاوري بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأوروبي	**البيان رقم PSC/PR/COMM.(CCCXXI)**	تقرير رئيس المفوضية عن وضع تنفيذ البيان رقم PSC /PR/COMM.(CCCXX1) مذكرات الاحاطة للاجتماع التشاوري السنوي الخامس المشترك بين مجلس السلم ولأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة

	29 مايو 2012	الاجتماع التشاوري السنوي الخامس المشترك بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ولجنة السلم والأمن للاتحاد الأوروبي.	**بيان** صحفي مشترك	
322ل	5 يونيو 2012	.5 يونيو 2012	التحضير للاجتماع التشاوري السادس المشترك بين مجلس السلم للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة .	مذكرات الاحاطة للاجتماع التشاوري السنوي الخامس المشترك بين مجلس السلم ولأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة
323RD	12 يونيو 2012	الوضع في مالي (نيو يورك)	**بيان رقم PSC/PR/COMM. (CCCXXIII)**	
	13 يونيو 2012	الاجتماع التشاوري السنوي السادس المشترك بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة .	**بيان صحفي مشترك**	
324TH	21 يونيو 2012	إحاطة عن الأوضاع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية غينيا بيساو ومالي .	**بيان صحفي حول جمهورية الكونغو الديمقراطية فقط رقم PSC/PR/BR(CCCXXIV)**	
325TH	22 يونيو 2012	مناقشة حول أساليب عمل مجلس السلم والأمن		
326TH	26 يونيو 2012	دورة مفتوحة حول محنة اللاجئين والنازحين في بلدان النزاع في أفريقيا	**بيان صحفي رقم PSC/PR/BR(CCCXXVI)**	

بيان صحفي

الاجتماع التشاوري الخامس للجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

المنعقد في بروكسل بتاريخ 29 مايو2012 – المرفق الثاني

عقدت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي اجتماعهما التشاوري المشترك الخامس في بروكسل في 29 مايو 2012 في سياق تنفيذ الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوربي. وترأس الاجتماع بصفة مشتركة السفير اولوف سكوغ، الرئيس الدائم للجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن والسفير جان جاك ندومبي إبولي، رئيس مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي لشهر مايو 2012.

وجاء انعقاد الاجتماع في وقت شهدت فيه منطقة القرن الأفريقي تطورات فرضت الكثير من التحديات كما شهدت فيه بعض أنحاء غرب أفريقيا أزمات سياسية وأمنية وإنسانية جسيمة، مما يؤكد الحاجة إلى استمرار التعاون لبلوغ أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلم والأمن وتعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي المناقشات، التي ركّزت على الصومال والسودان وجنوب السودان وغينيا بيساو ومالي، أعاد مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ولجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن تأكيد التزامهما بتعزيز جهودهما المشتركة الرامية إلى منع حدوث الأزمات ومعالجتها، وبأهمية توفير استجابة موحدة لأي تغييرات غير دستورية تطال الحكومات.

1–في شأن الصومال

اتفقت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على أن

العملية السياسية الراهنة، المستندة إلى اتفاق جيبوتي واتفاق كمبالا وعمليات وخارطة طريق غاروي، تشكل أفضل الطرق لإعادة إحلال السلم والأمن في الصومال. وإذ لم يتبق سوى ثلاثة أشهر على نهاية الانتقال السياسي واستباقا لمؤتمر اسطنبول المعني بالصومال المزمع عقده قريبا، يدعو الطرفان القيادة الصومالية إلى تنفيذ ما التزمت به لكفالة الالتزام بموعد 20 أغسطس النهائي وإلى معالجة القضايا المعلقة بهدف استكمال الفترة الانتقالية بصورة شفافة وشاملة وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وقد رحب الاتحاد الأوربي والاتحاد الأفريقي بتجديد أصحاب المصلحة الصوماليين تعهدهم في اجتماعهم الذي انعقد في أديس أبابا في 23 مايو بالالتزام بتاريخ 20 أغسطس 2012 الذي حدد كموعد نهائي لهذه العملية وبالإسراع بتنفيذ المهام الانتقالية المتبقية. واتفق الطرفان على أنهما لن يقبلا بأي تمديد لولاية المؤسسات الاتحادية المؤقتة. وأشاد الطرفان بإنجازات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأثنيا على البلدان الأفريقة المساهمة بأفراد شرطة وقوات للبعثة، إلى جانب أشكال الدعم الأخرى بما في ذلك التدريب، وأعادا إلى الأذهان الدعم الكبير المستمر الذي قدمه الاتحاد الأوربي للبعثة وتدريب الجنود الصوماليين من جانب بعثة الاتحاد الأوربي المؤقتة في الصومال؛ وأهاب الجانبان بالمانحين الآخرين لمواصلة زيادة مساهمتهم لإيجاد تمويل مستدام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشددا على أهمية تناسق الجهود الدولية في مجال الأمن واتفقا على أهمية مساعدة البعثة بغية رفع مستوى قدراتها لحماية المدنيين. وفي إطار نهج الاتحاد الأوربي المتكامل إزاء الصومال ومنطقة القرن الأفريقي بصفة أعم، رحب مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بتعيين مبعوث أوربي خاص للمنطقة، وبمساهمة بعثة الاتحاد الأوربي البحرية، وعملية أطلنطا لقوة الاتحاد الأوروبي البحرية لمكافحة القرصنة، وقرار الاتحاد الأوربي القاضي بنشر بعثته الجديدة "يوكاب نستور" لبناء القدرات البحرية الإقليمية. ورحبت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن بوضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي الشاملة للأمن البحري والسلامة البحرية.

2- في شأن السودان وجنوب السودان

أعادت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن تأكيد دعم الاتحاد الأوربي الكامل لخارطة طريق

الاتحاد الأفريقي حسبما أجازها مجلس الأمن للأمم المتحدة بالإجماع، مشيرة إلى أنها تتضمن خطوات عملية مشفوعة بمواعيد نهائية واضحة لوضع حد للأعمال العدائية مما يمكّن البلدين من تسوية المسائل العالقة. وينبغي أن يقترن الالتزام الذي تعهد به البلدان بإجراءات ميدانية وعلى وجه التحديد التفعيل العاجل للآلية المشتركة لترسيم الحدود والانسحاب الكامل لجميع قوات الأمن السودانية من أبيي. ويجب على كل من السودان وجنوب السودان تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي وجميع أحكام قرار مجلس الأمن 2046 (2012) دون شروط أو إبطاء. وجدد الطرفان تأكيد دعمهما لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس السابق ثابو امبيكي، لتهيئة الظروف اللازمة لمفاوضات مباشرة بين السودان وجنوب السودان، كما رحبا باستئناف المحادثات في 29 مايو 2012 في أديس أبابا. كما شدّدت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى امتناع الجانبين عن القيام بأي إجراء أحادي من شأنه أن يؤدي إلى إشعال فتيل المواجهات، بما في ذلك أي قصف جوي أوتوغُّل حدودي، و الامتناع عن دعم القوات المحاربة بالوكالة والحركات المتمردة في أراضي كل منها. وأعرب الطرفان عن قلقهما العميق للوضع الإنساني في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وذكّرا بما يسمى المبادرة المشتركة للاتحاد الافريقي والجامعة العربية وأهابا بحكومة السودان أن تسمح بالوصول الآمن وغير المعاق للمساعدات الإنسانية دون شروط أو إبطاء.

وأكدت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن من جديد دعمهما لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وناشدا جميع الأطراف مضاعفة جهودها للتعجيل بتنفيذ الوثيقة وخاصة فيما يتصل بتمكين شعب دارفور من جني ثمار السلام بصورة ملموسة، كما أهابا بالحركات التي لم تنضم بعد إلى عملية سلام الدوحة أن تفعل ذلك دون إبطاء.

3- في شأن الساحل ومالي

أكد مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن ولجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن من جديد إدانتهما الشديدة للاستيلاء على السلطة بالقوة في مالي ودعيا جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع

الحكومة الانتقالية للاتفاق على خارطة طريق شاملة تفضي إلى الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري المدني. وأدانا كذلك بقوة الاعتداء البدني الذي تعرض له الرئيس ديونكوندا تراوري، الذي يسلط الضوء على هشاشة الترتيبات السياسية القائمة وافتقار الحكومة إلى السيطرة الفعلية على القوات الأمنية. وفي هذا الصدد، أكد الجانبان من جديد عزمهما على النظر في فرض عقوبات على المخربين من المدنيين والعسكريين الذين يعملون على تقويض سلطة الحكومة الانتقالية في مالي، وعلى عرقلة العملية السياسية، بما في ذلك من خلال ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان.

ورحب الجانبان بالجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعادا تأكيد دعمهما للمنطقة في مساعيها لتوطيد الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك من خلال إجراء عملية انتخابية وطنية في مالي في غضون فترة الإثني عشر شهرا الانتقالية. وأعرب الجانبان عن رفضهما ل "إعلان الاستقلال الذي أصدرته حركة تحرير أزواد الوطنية"، وهو إعلان باطل ولاغ، وكذلك الإعلان المشترك لحركة تحرير أزواد الوطنية وأنصار الدين في 27 مايو 2012، وجددا التزامهما بالحفاظ على وحدة مالي وسلامة أراضيها. وأبدى الاتحاد الأوربي من جديد استعداده للنظر في دعم جهود الاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف الحفاظ على وحدة مالي وسلامة أراضيها ومعالجة الأسباب الجذرية للوضع الحالي.

وأدان كلا الجانبين بقوة انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها الجماعات المتمردة المسلحة الإرهابية في شمال مالي. وأعرب الطرفان عن ترحيبهما بمبادرة الاتحاد الأفريقي لإنشاء فريق للدعم والمتابعة بشأن مالي وعن تطلعهما لعقد اجتماعه الأول في أبيدجان في 7 يوليو.

وأعربا مجدداً عن الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الساحل بصورة شاملة تغطي الجوانب الأمنية والسياسية إضافة إلى المساعدة الإنسانية وجوانب الأمن الغذائي وإعادة إدماج العمال المهاجرين والتنمية على المدى البعيد و المتابعة. وفي هذا السياق، رحبا باستراتيجية الاتحاد الأفريقي كما تضمنها البيان الصادر في 20 مارس عن الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي وبمقرر الاتحاد الأوربي القاضي بنشر بعثة لقطاع الامن المدني في

النيجر في صيف هذا العام.

4- في شأن غينيا بيساو

جددت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن إدانتهما للانقلاب الذي حدث في غينيا بيساو وأعربا من جديد عن بالغ قلقهما بشأن ما يترتب عليه من آثار على صعيد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا بيساو والمنطقة الفرعية بأسرها. وتماشيا مع البيان الصادر عن الاتحاد الافريقي بتاريخ 24 أبريل 2012 واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوربي للشؤون الخارجية بتاريخ 23 أبريل 2012 وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2048 (2012)، أكدا مجدداً طلبهما الاستعادة الفورية للنظام الدستوري، وإعادة تنصيب الحكومة الديمقراطية الشرعية في غينيا بيساو واستئناف العملية الانتخابية المتوقفة. وذكّرا بأن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي كانا قد اتخذا إجراءات بحق قادة ومناصري الانقلاب. وأكد الجانبان مجددا أهمية تضافر الجهود الدولية، بما يشمل الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لاستعادة النظام الدستوري وإنجاز إصلاحات دفاعية و أمنية حقيقية ومحاربة الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب.

5- في شأن المبادرة الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة

رحبت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بتفعيل مبادرة الاتحاد الأفريقي الإقليمية- وخاصة إنشاء مقر فريق العمل الإقليمي ومركز العمليات المشترك- وأعادا إلي الأذهان الدعم المقدم من الاتحاد الأوربي وشجعا الممثل الخاص للاتحاد الافريقي على مواصلة جهوده الهادفة إلى تسهيل تنفيذ هذه المبادرة.

6- في شأن مكافحة الإرهاب

رحبت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس الاتحاد الافريقي للسلم والأمن بالتعاون القائم

بينهما في مجال مكافحة الإرهاب وأكدت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن من جديد دعمها لبرامج وأنشطة المركز الأفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب.

7- في شأن التنسيق في القضايا العالمية

جددت لجنة الاتحاد الأوربي للسلم والأمن ومجلس الاتحاد الافريقي للسلم والأمن التزامهما بتعزيز التنسيق بينهما فى المحافل الدولية فيما يتصل بالقضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك وبمواصلة تعاونهما في مجال هيكل السلم والأمن الأفريقي. وفي هذا الصدد رحب الجانبان بالتقدم المحرز في الدورة الثانية لعملية أماني الأفريقية. وأقر الجانبان بالحاجة إلى تمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي يتولى الاتحاد الأفريقي قيادتها.

واتفقا على مواصلة التعاون والتنسيق الوثيقين بينهما في جميع هذه القضايا وعلى الالتقاء مجددا في أديس أبابا في عام 2013.

بيان صادر عن الاجتماع التشاوري المعقود بين أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن

المرفق الثالث

1. عقد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن اجتماعهما التشاوري السادس في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في يوم الأربعاء 13 يونيو 2012.

2. وبعد التأكيد مجددا على مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية في حفظ على السلم والأمن الدوليين وولاية مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن في أفريقيا، وكذلك أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بدور الترتيبات الإقليمية في تسوية الخلافات التي تنشب فيما بين دولها الأعضاء وداخلها، والتذكير بالبيانات الصادرة عن اجتماعاتهما التشاورية السابقة التي عقدت بين عامي 2007 و2011، استعرض الاجتماع أيضا المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما سبل ووسائل توطيد الشراكة بين المؤسستين بما يتماشى مع احكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا.

3. أجرى أعضاء المجلسين تقييما لتعاونهما في مجال منع النزاعات وتسويتها، وحفظ وبناء السلام، بما في ذلك الحفاظ على النظام الدستوري وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في أفريقيا.

4. أقر أعضاء المجلسين بالدور الإيجابي الذي اضطلعت به المرأة في تسوية النزاعات ، وأكدوا ضرورة تعزيز مشاركتها في إقرار السلام وعمليات الوساطة والعمليات السياسية. وفي هذا الصدد، شددوا من جديد على الدور الحيوي للمرأة في منع النزاعات وتسويتها

وفي مفاوضات السلام وبنائه وحفظه والاستجابات الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات. وأعرب أعضاء المجلسين عن قلقهم إزاء وضع النساء والأطفال في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء الصراعات؛ وشددوا على الحاجة إلى التصدي بفعالية لمشكلة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة وبعد انتهائها، وإلى التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال وكفالة تقديم مرتكبيها إلى العدالة. كما شددوا على ضرورة سعى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان إدماج منظورات المرأة والمساواة بين الجنسين في جهود السلم والأمن التي تبذلها المنظمتان، بما يشمل بناء القدرات اللازمة لذلك.

تعزيز أساليب العمل والتعاون

5. أعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن ترحيبهم باعتماد قرار مجلس الأمن 2033(2012)، وشددوا على ضرورة المضي في تعزيز التعاون وإقامة علاقات فعالة بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الأمنية الجماعية المشتركة في أفريقيا.

6. وأحاط أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن علما بالبيان الصادر عن مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بتاريخ 9 يناير 2012 وبتقريري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الرؤية الاستراتيجية لكل منهما للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والطرائق العملية المقترحة في هذين التقريرين لتعزيز الشراكة بين المؤسستين. وشددوا على ضرورة أن تستند الجهود المشتركة والمنسقة التي يقوم بها مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن في قضايا السلم والأمن إلى سلطة كل منهما وصلاحياته وقدراته.

7. وأعرب أعضاء المجلسين عن رضاهم بالتقدم الذي أحرزه التعاون بين المجلسين في الآونة الأخيرة وعن عزمهم على تحسين فعالية اجتماعاتهم التشاورية تلك في المستقبل.

واتفقوا على إيجاد المزيد من السبل لتقوية العلاقات بين المجلسين بما في ذلك رفع مستوى فعالية الاجتماعات التشاورية السنوية وعقد الاجتماعات في التوقيت المناسب وإيفاد بعثات ميدانية مشتركة بين المجلسين حسب الاقتضاء لصياغة مواقف واستراتيجيات متناسقة على أساس كل حالة على حدة في التعامل مع النزاعات في أفريقيا.

8. ورحب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بالتفاعل المنتظم بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلم والأمن وشجعوا فرقة العمل على الاستمرار في التركيز على قضايا القارة الأفريقية الاستراتيجية والقطرية التي تهم المنظمتين وطلبوا إلى فرقة العمل النظر في استكشاف سبل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتصل بمنع النزاعات في أفريقيا.

9. ورحب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن كذلك بالتعاون الوثيق للأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة:1) بعثة التقييم الفني المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الخاصة بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، 2) بعثة التقييم المشتركة إلى منطقة الساحل، 3) وضع إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور.

10. وشجع أعضاء المجلسين كذلك على تحسين التواصل والتشاور والتنسيق فيما بينهم حسب الاقتضاء، في القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأعربوا عن دعمهم للمزيد من التفاعل بين أمانة الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض تبادل المعلومات والقيام، حسب ما هو مناسب، بعملية التنسيق في إعداد التوصيات وذلك، من جملة أمور أخرى، عن طريق إجراء تقييمات مشتركة عند الاقتضاء لمساعدة مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والامن في اتخاذ مواقف وسياسات متناسقة.

11. وأعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن مجددا عن الحاجة إلى تعزيز موثوقية (AI631666–SI20081813) واستدامة ومرونة تمويل قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والامن. وذكّروا بالتقرير الصادر عن الفريق المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوصفه مساهمة هامة في الجهود المبذولة بصفة عامة لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في القيام بعمليات حفظ السلام. كما شددوا مجددا على أن المنظمات الإقليمية مسؤولة عن تأمين ما تحتاج إليه من موارد بشرية ومالية ولوجستية وغيرها، من خلال مساهمات دولها الأعضاء والدعم المقدم من الشركاء. ويعتزم المجلسان مواصلة تبادل الآراء حول هذه المسألة في اجتماعاتهم التشاورية المقبلة.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

12. وأدان أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن حالات التغيير غير الدستوري التي حدثت مؤخرا في غرب أفريقيا وجددوا التزامهم بتعزيز الديمقراطية والسلام والاستقرار في القارة. وأعربوا كذلك عن قلقهم إزاء التهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان في مناطق العالم المختلفة وخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من جراء الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والقرصنة والنهب المسلح في البحر. كما أعربوا أيضاً عن بالغ قلقهم لانعدام الأمن والتدهور السريع للأوضاع الإنسانية في منطقة الساحل، والتي يزيد من تعقيدها وجود الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية وما تقوم به من أنشطة، فضلا عن انتشار الأسلحة داخل وخارج المنطقة، مما يمثل تهديدا للسلم والأمن والاستقرار في دول المنطقة.

غينيا بيساو

13. أدان أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بقوة

الانقلاب الذي ارتكب في 12 أبريل. 2012

14. وشدد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على الحاجة الملحة إلى مواصلة تعزيز التدابير المتخذة لاستعادة النظام الدستوري، بما في ذلك العملية الانتخابية الديموقراطية وعلى ضرورة أن يتخلى أعضاء "القيادة العسكرية" عن السلطة. وأعربوا كذلك عن قلقهم إزاء التقارير المتواترة عن انتهاكات حقوق الأنسان والتعدي عليها، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز وقمع التظاهرات السلمية والقيود المفروضة على الحريات والحركة.

15. وأكد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن مجددا أهمية تنسيق الإجراءات الدولية، بما في ذلك تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوربي، فضلا عن جهود الوساطة التي تقودها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لوضع استراتيجية متكاملة وشاملة تتضمن إجراء إصلاحات في القطاع الأمني وإصلاحات سياسية واقتصاديه ومحاربة الاتجار بالمخدرات والإفلات من العقاب. وأعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن عزمهم على متابعة الوضع في غينيا بيساو بشكل متسق كما أعرب كل منهم عن استعداده للنظر في اتخاذ إجراءات إضافية. وفي هذا السياق أشاروا إلى انسحاب البعثة العسكرية الأنجولية من غينيا بيساو.

16. وشدد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على أن التدخل غير القانوني المتكرر للعسكر في السياسة في غينيا بيساو وأثر الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة يساهمان في استمرار عدم الاستقرار وثقافة الإفلات من العقاب، كما يعيقان جهود توطيد سيادة القانون وتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني وتعزيز وترسيخ ثقافة الديمقراطية. وشددوا من جديد على الحاجة إلى الاستعادة الفعالة للنظام الدستوري في غينيا بيساو.

مالي

17. أدان أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بقوة استيلاء بعض أعضاء القوات المسلحة المالية على السلطة من الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في مالي.

18. ورحب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بتوقيع اتفاقية إطارية في 6 أبريل 2012 بين مرتكبي الانقلاب المسلح في مالي ووساطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ تعهد الأول من أبريل 2012 الرسمي الذي يقضي باتخاذ سلسلة من الخطوات لاستعادة النظام الدستوري في مالي. وأهابوا بالأطراف المعنية لتنفيذ ذلك الاتفاق.

19. وأهاب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بالماليين الامتناع عن القيام بأي تصرف غير قانوني وأي أعمال عنف ودعم جميع الجهود السياسية والشرعية لاستعادة الحكم الدستوري والديمقراطي.

20. وشدد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على ضرورة دعم واحترام سيادة ووحدة مالي وسلامة أراضيها والرفض البات لأي إعلان يناقض ذلك وطالبوا في هذا الصدد بالوقف الكامل للأعمال العدائية للمتمردين في شمال مالي وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستكشاف خيارات لاستعادة السلم والأمن في مالي في سياق دعم سلامة أراضي مالي.

21. وأعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن قلقهم البالغ إزاء تزايد خطر الإرهاب في شمال مالي نظرا لوجود أعضاء من تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بين المتمردين، وأدانوا جميع أشكال العنف بما في ذلك العنف الموجه ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، ودعوا إلى الوقف الفوري

لجميع أشكال العنف وجددوا دعوتهم لجميع الأطراف في مالي للسعي لإيجاد تسوية سلمية من خلال الحوار السياسي الملائم.

22. وجدد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن تأكيد دعمهم لما تبذله الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهود لاستعادة النظام الدستوري والشروع في خطوات ملموسة لحماية سيادة مالي ووحدتها وسلامة أراضيها.

23. و أحاط أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن علماً بالبيان الصادر عن اجتماع مجلس الاتحاد الافريقي للسلم والامن المنعقد في 12 يونيو 2012 وسوف ينظرون في إصدار مقترحات بشأن الخطوات المستقبلية لمساعدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما تقوم به من جهود في مالي.

السودان وجنوب السودان

24. رحب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن باعتماد قرار مجلس الأمن 2046 (2012) الذي اعرب فيه المجلس عن دعمه لبيان مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بتاريخ 24 أبريل 2012. ورحبوا باستئناف المفاوضات بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للتنفيذ، وأكدوا من جديد أن حكومتي السودان وجنوب السودان يجب أن تمتثلا لجميع التزاماتهما بموجب القرار 2046 (2012) وبخارطة طريق الاتحاد الأفريقي لكفالة استتباب السلم والأمن وتهيئة الظروف الضرورية لوجود دولتين تتوفر لهما مقومات البقاء وتنعمان بالرخاء.

25. أعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن بالغ قلقهم للوضع السائد بين السودان وجنوب السودان. وأكدوا من جديد التزامهم القوي بسيادة واستقلال السودان وجنوب السودان ووحدتهما وسلامة أراضيها وأكدوا مجدداً أنه

لا يجوز تغيير الحدود الإقليمية لأي دولة بالقوة وأنه ينبغي تسوية النزاعات الحدودية بالوسائل السلمية حصرياً.

26. وأعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن القلق إزاء الصراع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان وإزاء الوضع الإنساني المتردّي الناتج عنه. وأكدوا مجددا أنه يجب على حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال التعاون التام مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للتنفيذ ورئيس الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيجاد) للوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض استنادا إلى اتفاق 28 يونيو الإطاري للشراكة السياسية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال والترتيبات السياسية والأمنية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وأهابوا بحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال لقبول الاقتراح الثلاثي الأطراف الذي طرحه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة و جامعة الدول العربية، بالسماح الفوري بوصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في المنطقتين.

27. وأعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن قلقهم إزاء استمرار العنف وعدم الاستقرار في دارفور. ورحبوا بإطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتسهيل عملية دارفور السلمية. وشددوا كذلك على أهمية تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كما رحبوا في هذا الصدد بإنشاء سلطة دارفور الإقليمية بوصفه خطوة هامة في تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور وشددوا كذلك على ضرورة كفالة حصول السلطة على الموارد والقدرات الكافية للقيام بمسؤولياتها. كما أهابوا بجميع الأطراف، ولاسيما المجموعات المسلحة الأخرى التي لم توقع بعد على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، إبداء استعدادها للتفاوض دون شروط مسبقة أو إبطاء على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والمشاركة الكاملة في الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

الصومال

28. لاحظ أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن أن العملية السياسية في الصومال تمر بمرحلة حرجة إذ لم يتبق سوى شهرين من نهاية الفترة الانتقالية في 20 أغسطس 2012. وأشاروا إلى أنه لن يكون هناك تمديد آخر للفترة الانتقالية. ورحبوا بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خارطة الطريق التي تفضي إلى نهاية الفترة الانتقالية وأكدوا من جديد التزامهم بدعم العملية. وأعربوا عن قلقهم من أن الموعد النهائي للانتهاء من المهام قد انقضى بالفعل دون أن تكتمل تلك المهام.

29. وحث أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن المؤسسات الانتقالية الاتحادية وجميع الموقعين الآخرين على خارطة الطريق على مضاعفة جهودهم لاستكمال المهام المتبقية في موعدها، بما في ذلك إيجاد جمعية تأسيسية نيابية تشارك فيها المرأة والمجتمع المدني، واعتماد دستور مؤقت يستند إلى احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وإرساء برلمان جديد وانتخابات غير مباشرة لرئيس البرلمان ورئيس الدولة. ورحب أعضاء المجلسين باتفاق أديس أبابا المبرم في 23 مايو، الذي أعاد الزخم إلى العملية وجددوا التأكيد على أهمية الوفاء بالموعد النهائي المتفق عليه في اتفاق في أديس أبابا.

30. وشدد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على المسؤولية الأساسية للأحزاب الصومالية في الوصول إلى اتفاق بشأن ترتيبات نيابية شاملة وعريضة القاعدة لما بعد الفترة الانتقالية، بما يتماشى مع عملية سلام جيبوتي واتفاق كمبالا وخارطة طريق ومبادئ غاروي واتفاق أديس أبابا. وأهابوا بالمؤسسات الانتقالية الاتحادية والموقعين على خارطة الطريق للتقيد بما التزموا به وشددوا على أهمية أن تتسم العملية السياسية بالشفافية والشرعية، بما يتضمن إجراء مشاورات عامة بشأن الدستور. ورحبوا بالاستنتاجات والالتزامات التي صدرت عن أصحاب المصلحة الصوماليين والمجتمع الدولي في مؤتمر لندن المعقود في 23 فبراير ومؤتمر اسطنبول

المعقود في يومي 31 مايو و1 يونيو. ودعوا إلى اتباع نهج دولي متماسك ومتظافر عند تناول التحديات التي تواجه الصومال.

31. وأعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن عن دعمهم القوي للرسالة المشتركة التي وجهها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيجاد) والأمم المتحدة في 1 مايو 2012، وأعادوا تأكيد استعدادهم لدعم الإجراءات المتخذة ضد العناصر أو المجموعات الداخلية والخارجية الساعية إلى تقويض أو إعاقة عملية السلام في الصومال، حتى بعد انقضاء التاريخ النهائي في أغسطس، مع الاعتراف بأهمية حرية التعبير والتجمع.

32. وأشاد أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية في توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو، وأبدوا تقديرهم للتضحيات الجسيمة التي قدمتها هذه القوات. ورحبوا كذلك باعتماد القرار 2036 (2012) الذي يسهل توسيع نطاق سيطرة الحكومة الاتحادية إلى أجزاء واسعة من الصومال. ورحبوا أيضا بالتعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بعثة التقييم الفني لوضع التصور الجديد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ودعوا البلدان الجديدة المساهِمة بقوات إلى إدماج قواتها إدماجاً كاملاً في هياكل القيادة والتحكم بالبعثة، تماشيا مع القرار المذكور. وشددوا على ضرورة تسريع عملية التوظيف بمقر البعثة ودعوا جميع البلدان المعنية إلى التعاون الكامل في هذا الصدد.

33. ورحب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن بالعمل الذي تقوم به الحكومة الاتحادية الصومالية وهياكل الحكم المحلي لتعزيز الاستقرار والمصالحة في المناطق التي تحررت مؤخرا بالصومال وشجعوهم على مواصلة جهودهم في هذا الصدد.

34. ويساور أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن قلق شديد لما تمثله القرصنة والنهب المسلح للسفن في البحر من تهديد للوضع في الصومال والدول الأخرى في المنطقة، وللملاحة وسلامة الطرق البحرية التجارية ، وسلامة البحارة وغيرهم من الأشخاص. وشددوا على أهمية الاستجابة على نحو شامل لقمع القرصنة وأسبابها الجذرية، بما يشمل الحاجة إلى التحقيق مع مموّلي ومخطّطي ومنظّمي هجمات القرصنة وتقديمهم إلى العدالة، وأشاروا إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2012 بشأن حماية المياه والموارد الطبيعية الصومالية والصيد غير المشروع والتخلص من النفايات بما في ذلك المواد السامة بصورة غير مشروعة، بما يتماشى مع الفقرة (7) من القرار 1976 (2011). وشددوا على أهمية الأمن والاستقرار في الصومال وتعزيز مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، لإيجاد الظروف الملائمة للقضاء على القرصنة والنهب المسلح في البحار المتاخمة للشواطئ الصومالية.

35. سيعقد الاجتماع التشاوري القادم في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في موعد لا يتجاوز يوليو 2013.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2012-07-16

Report of the Peace and Security Council on its Activities and the State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9074

Downloaded from African Union Common Repository